



رسالة في بيان المقاطع والمبادئ والمواقف لقطب الدين الراوندي (المتوفى سنة 573هـ) (دراسة وتحقيقاً)

د. أيمن إقبال محمد إسماعيل
قسم القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة جدة، المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني: aiismail@uj.edu.sa

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة وتحقيق رسالة في المقاطع والمبادئ في القرآن الكريم، لسعيد بن عبد الله بن الحسين بن هبة الله، المعروف بقطب الدين الراوندي (المتوفى سنة 573هـ)، وهي رسالة في علم الوقف والابتداء، تكشف عن جانب من مناهج التأليف ومصطلحاته في القرن السادس الهجري. وقد انتظم البحث في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع. اشتملت المقدمة على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومشكلة البحث وتساؤلاته، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومنهجه. وتضمن التمهيد تعريفاً موجزاً بعلم الوقف والابتداء. أما الفصل الأول فقد انتظم في مبحثين: تناول المبحث الأول التعريف بالمؤلف ونشأته، ومكانته العلمية، وشيوخه وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته، وتناول المبحث الثاني دراسة الكتاب من خلال تحقيق عنوانه وتوثيق نسبه إلى المؤلف، وبيان قيمته العلمية، ومصادره ومنهجه، ووصف نسخته الخطية. أما الفصل الثاني فقد تضمن تحقيق نص المخطوط كاملاً وفق المنهج العلمي. ومن أبرز معالم منهج المؤلف في رسالته أنه جمع بين التأسيس والتطبيق؛ فقد قرر جملة من القواعد المتعلقة بالوقف والابتداء، ثم أتبعها بالتطبيق العملي على مواضع من القرآن الكريم، مع عنايته بكيفية الأداء عند الوقف في أحوال مخصوصة، واستعماله لعدد من المصطلحات التي تُظهر طبيعة استعمالها في عصره. وخلص البحث إلى نتائج، من أبرزها: المكانة العلمية للراوندي، وسعة معارفه وتنوع تصانيفه، لا سيما في علوم القرآن والتفسير والفقه والعربية، وأنه لم يقتصر في رسالته على بيان أحكام مواضع الوقف، بل تناول كيفية أدائه أيضاً، كما أنه لم يخص رؤوس الآي بحكم مستقل، بل منع الوقف عليها إذا تعلق بما بعدها بها لفظاً أو معنى. وأوصى البحث بالعناية بتحقيق تراث الوقف والابتداء المخطوط، ودراسة مصطلحاته ومقارنتها بما استقر عليه اصطلاح المتأخرين؛ للكشف عن تطورها واختلاف مدلولاتها.

الكلمات المفتاحية: مقاطع، مبادئ، قطب الدين، الراوندي.

A Treatise on Qur’anic Pauses, Beginnings, and Stopping Places

by Qutb al-Dīn al-Rāwandī (d. 573 AH)

(An investigation and study)

Dr. Ayman Iqbal Muhammad Ismail

Associate Professor of Quranic Recitation, Department of the Holy Quran and Islamic
Studies, Faculty of Sharia and Law, University of Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia
Department, College, University, Country
Email: aiismail@uj.edu.sa

ABSTRACT

This research presents a critical study and edition of a treatise on pausing and beginning in the Holy Qur’an by Sa’id ibn ‘Abd Allah ibn al-Husayn ibn Hibat Allah, known as Qutb al-Din al-Rawandi (d. 573 AH). The treatise belongs to the field of Qur’anic pausing and beginning and sheds light on scholarly methodology and terminology in the sixth century AH. The research consists of an introduction, a preface, two chapters, a conclusion, and a bibliography. The introduction addresses the significance of the research, its problem, questions, objectives, previous studies, methodology, and structure. The preface briefly introduces the science of Qur’anic pausing and beginning. The first chapter comprises two sections: the first examines the author’s life, scholarly status, teachers, students, works, and death; the second studies the treatise in terms of its title, attribution, scholarly value, sources, methodology, and manuscript description. The second chapter presents a complete critical edition of the manuscript.

A prominent feature of al-Rawandi’s methodology is his combination of theoretical principles and practical application. He establishes rules concerning pausing and beginning and applies them to selected Qur’anic passages. He also discusses aspects of recitational performance when pausing and employs terminology reflecting usage in his era. The research concludes that al-Rawandi was a distinguished and versatile scholar, particularly in Qur’anic studies, exegesis, jurisprudence, and Arabic. It also finds that he addressed both pause locations and their performance, and did not assign verse endings an independent ruling when they were grammatically or semantically connected to what followed. The study recommends further critical editions of manuscripts on Qur’anic pausing and beginning and comparative studies of their terminology.

Keywords: Endowment, appeal, Qutb al-Din, al-Rawandi.



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فإن علم القراءات من أجل العلوم قدرًا، وأعظمها نفعًا؛ لتعلقه بكتاب الله تعالى، وقد حظي بعناية العلماء منذ القرون الأولى، فتتوَّعت مصنفاتهم فيه، وتعددت مناهجهم في خدمة ألفاظه ومعانيه. ومن العلوم المتعلقة بالقراءات التي كان لها نصيب وافر من هذه العناية: علم الوقف والابتداء؛ لما له من أثر ظاهر في حسن التلاوة، وصيانة المعنى، وتوضيح المراد؛ إذ قد يؤدي الوقف في غير موضعه أو الابتداء بما لا يصح معناه إلى إخلال بالمعنى أو إيهاام ما ليس مُرادًا من كلام الله تعالى. وقد تنوعت مناهج العلماء في التأليف في هذا العلم؛ من عناية بتقسيم الوقف وبيان مراتبها، وبناء أحكام الوقف والابتداء على وجوه الإعراب والتفسير والمعنى، وذكر القواعد والكليات التي تضبط الوقف والمبادئ، مع تطبيق ذلك على آيات القرآن الكريم.

وقد أسهمت هذه المصنفات -على تنوع مناهجها واختلاف مصطلحاتها- في تأصيل هذا العلم والكشف عن الصلة الوثيقة بين علم الوقف والابتداء وبين علوم القراءات والتفسير والعربية. ويأتي هذا البحث إسهامًا في خدمة هذا التراث العلمي، من خلال دراسة وتحقيق مخطوط في القرن السادس الهجري، تناول فيه مؤلفه جُملة من مسائل الوقف والابتداء، وجمع بين تقرير عددٍ من القواعد والأصول المتعلقة بالوقف، وبين التطبيق عليها في مواضع متعددة من القرآن الكريم، مع عناية ظاهرة بالتعلقات النحوية والمعنوية بين أجزاء الكلام، وبيان المواضع التي لا يتم المعنى بالوقف عندها، كما تضمن جُملة من المصطلحات والتقسيمات والأمثلة مما يكشف عن جانب من جوانب التأليف لهذا الفن في تلك الحقبة الزمنية. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على قسمين، الأول: يُعنى بدراسة المؤلف والكتاب، وما يتبع ذلك من بيان موضوعه ومصادره ومنهجه وأبرز معالمه وقيمه العلمية، والآخر: يُعنى بتحقيق النص المخطوط وإخراجه وفق أصول التحقيق العلمي، مع التوثيق والتعليق على ما يحتاج إلى بيان، بما يوضح النص ويكشف عن مراد مؤلفه.

والله تعالى أسأل أن يكون هذا العمل إسهامًا نافعًا في خدمة كتابه الكريم، وإحياء تراث علومه، وأن يرزقني فيه التوفيق والسداد، وأن يجعله لوجهه الكريم خالصًا.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

1. ارتباطه المباشر بكتاب الله -تعالى-، وفهم مُراد كلامه سبحانه.
2. أثره في ضبط تلاوة القرآن الكريم وصيانة معانيه والكشف عن دلالاته.
3. تعلقه بعدة علوم لها أثر في تنوعها؛ كالقراءات والتفسير والفقه والنحو.
3. القيمة العلمية للكتاب واشتماله على قواعد كُلية في الوقف والابتداء، والتنبيه على الوقف الممنوعة.
4. رغبتي في خدمة كتاب الله -تعالى- بإخراج هذا المخطوط لإفادة المختصين بهذا العلم.

مشكلة البحث وتساولاته:

تتمثل مشكلة البحث في الكشف عن منهج الراوندي في الوقف والابتداء، والوقوف على مذهبه في أحكامه ومسائله، ودراسة المصطلحات التي استعملها، ومدى اعتماده على مؤلفات المتقدمين وتأثره بها. من خلال التساؤلات التالية:

- 1/ ما منهج الراوندي في عرض مسائل الوقف والابتداء؟
- 2/ ما أبرز الأحكام والقواعد التي قررها؟
- 3/ ما أبرز المصطلحات التي استعملها وما مدلولاتها؟
- 4/ ما مدى اعتماده على كتب المتقدمين في هذا الفن وما أوجه تأثره بها؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق المخطوط ودراسته دراسة وصفية تحليلية، والكشف عن منهج الراوندي في عرض مسائل الوقف والابتداء، وبيان أبرز الأحكام والقواعد التي قررها، والتعرف على مصطلحاته وبيان مدلولاتها، ومعرفة مدى اعتماده على كتب المتقدمين والكشف عن أوجه تأثره بها.

**الدراسات السابقة:**

بعد البحث في قواعد البيانات العلمية، وفهارس الرسائل الجامعية، والدوريات المحكمة، وتتبع الدراسات ذات الصلة بعلوم الوقف والابتداء، وشبكة الانترنت، لم أف على من قام بتحقيق هذا المخطوط أو دراسته.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وفهرس للمصادر والمراجع.

أما **المقدمة** فتشتمل على:

أهمية البحث وأسباب اختياره.

مشكلة البحث وتساؤلاته.

أهداف البحث.

الدراسات السابقة.

خطة البحث.

منهج البحث.

وأما **التمهيد** فتضمن تعريفًا موجزًا بعلم الوقف والابتداء، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الوقف والابتداء (لغة واصطلاحًا)، ونشأته، وأقسامه.

المطلب الثاني: أهمية علم الوقف والابتداء، وعلاقته بالعلوم الأخرى.

المطلب الثالث: أشهر المؤلفات في علم الوقف والابتداء.

وأما **الفصلان** فعلى النحو الآتي:

الفصل الأول: الدراسة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: دراسة المؤلف، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ونسبته.

المطلب الثاني: نشأته ومكانته العلمية.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مؤلفاته.

المطلب الخامس: وفاته.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبه إلى المؤلف.

المطلب الثاني: قيمته العلمية.

المطلب الثالث: مصادره ومنهجه.

المطلب الرابع: وصف النسخة الخطية، ونماذج منها.

الفصل الثاني: النص المحقق، ويتضمن تحقيق نص المخطوط كاملاً.

ثم **الخاتمة**، وفيها أهم **النتائج والتوصيات**.

فهرس المصادر والمراجع.

منهج البحث:

انتهجت في **الدراسة** المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف المادة العلمية المتعلقة بالمؤلف والكتاب، ثم تحليلها ومناقشتها؛ للكشف عن منهج المؤلف ومصادره ومصطلحاته، واستنباط أبرز النتائج المتصلة بها. وأما

التحقيق فسرته فيه على النحو الآتي:

1/ نسخ النص وفق قواعد الإملاء الحديثة، ووضع علامات الترقيم، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبط، وفق القواعد المتبعة.

2/ كتابة الآيات القرآنية وفق الرسم العثماني بين قوسين مُزهرين، وفق المصحف الحاسوبي المعتمد بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف وفق رواية حفص عن عاصم، مع الالتزام بالعدد الكوفي في ترقيم الآيات،

وعزوها وفق الآتي:

أ- عزو الآيات القرآنية إلى سورها وأرقام آياتها ووضعها [بين معكوفين] في المتن.



ب- إن كانت المسألة من تنمة الآية نفسها أو الموضوع نفسه فأكتفي بالعزو السابق.
ج- إن كانت الآية القرآنية مذكورة في سورتها فأكتفي بذكر رقم الآية فقط [بين معكوفين].
د- عزو الآيات القرآنية إلى أول موضع إذا تكرر ورودها في القرآن الكريم، إلا إن دل السياق على موضع بعينه، فأقتصر على عزوه إليه.
3/ تصحيح أخطاء النسخة الخطية في المتن إن كان خطأ محضاً، والإشارة إلى ذلك في الحاشية.
4/ توثيق النصوص والأقوال من مصادرها وفق قواعد التحقيق المتبعة، مع التعليق على ما يحتاج إلى تعليق من توضيح المبهم والمشكّل، أو تفصيل المجهل.
5/ التعليل لمسائل الوقف والابتداء الواردة في أمثلة القسم الثالث عند أول موضع منها، والاكتفاء به عن تكراره في المواضع المماثلة اللاحقة؛ تجنباً لإثقال الحواشي، إلا ما استدعى تعليلاً خاصاً، أو اقتضى إحالة أو بياناً لخصوصية في الموضوع.

التمهيد

تعريف موجز بعلم الوقف والابتداء

المطلب الأول: تعريف الوقف والابتداء (لغة واصطلاحاً)، ونشأته وأقسامه.

أولاً: تعريف الوقف والابتداء لغة واصطلاحاً.

تعريف الوقف.

لغة: تأتي مادة (وق ف) في اللغة على عدة معانٍ، منها: الحبس، والقيام، والإقلاع، والسكوت⁽¹⁾.
وأما في اصطلاح القراء: فهو عبارة عن قطع الصوت على آخر الكلمة يُتَنَفَّس فيه عادة، بنية استئناف القراءة، لا بنية الإعراض عنها⁽²⁾.

وقد استعمل المتقدمون عبارات متنوعة تدل على الوقف، كالقطع والسكت والتمام، وهي عندهم بمعنى واحد، إلا أن المتأخرين فرّقوا بينها، وحرّروا هذه المصطلحات، وأطلقوا كل مصطلح ما يدل عليه مما لا يشاركه فيه المصطلح الآخر، فجعلوا القطع عبارة عن قطع القراءة رأساً والإعراض عنها، والانتقال منها إلى حالة أخرى سوى القراءة، وأما السكت فهو عبارة عن قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف عادةً من غير تنفس⁽³⁾.

تعريف الابتداء.

لغة: مصدر من باب الافتعال من البدء بمعنى: الشروع، أو فعل الشيء ابتداءً وأولاً⁽⁴⁾.

وأما في اصطلاح القراء: فهو الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف⁽⁵⁾.

ثانياً: نشأة علم الوقف والابتداء وأقسامه.

أ) نشأته.

نشأ علم الوقف والابتداء مرتبطاً بتلاوة القرآن الكريم منذ العهد النبوي، حيث إن معرفة مواضع الوقف والابتداء من تمام أداء القرآن وفهم معانيه؛ لما يترتب على الوقف في غير موضعه من إخلال بالمعنى أو إيهام معنى غير مراد. ولذلك حرص العلماء على تتبع أصول هذا العلم في السنة النبوية وفي آثار الصحابة والتابعين. ومن أبرز ما يستدل به من السنة حديث أم سلمة رضي الله عنها في وصف قراءة النبي ﷺ، وأنه كان يقطع قراءته آية آية، ويقف على رؤوس الآي؛ وقد استدل العلماء بذلك على أصل مراعاة الوقف في التلاوة⁽⁶⁾. كما استدلوا بحديث عدي بن حاتم رضي الله عنه في قصة الرجل الذي خطب عند النبي ﷺ فقال: «ومن يعصهما فقد

(1) انظر: العين للخليل بن أحمد (224/5)، وتهذيب اللغة للأزهري (251/9)، ومجمل اللغة لابن فارس (135/6).

(2) انظر: النشر لابن الجوزي (368/1)، وغيث النفع للصفاسي (ص: 34)، وهداية القاري للمرصفي (368/1).

(3) انظر: هداية القاري للمرصفي (407/1).

(4) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (212/1).

(5) انظر: هداية القاري للمرصفي (392/1)، والمنتقى من مسائل الوقف والابتداء لعبد القويم السندي (ص: 25).

(6) انظر: القطع والانتفاف للنحاس (ص: 25).

غوى»، فأنكر عليه النبي ﷺ جمعه بين الضميرين، وفي ذلك دلالة على أهمية مراعاة المعنى عند الفصل والوصل، وإن كانت الرواية لم ترد ابتداءً في بيان أحكام الوقف في تلاوة القرآن⁽¹⁾. ثم ظهرت العناية بهذا العلم في آثار الصحابة رضي الله عنهم؛ ومن ذلك ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في بيان عناية الصحابة بتعلم القرآن والعمل به، وأنهم كانوا يتعلمون ما فيه من الحلال والحرام وما ينبغي الوقوف عنده، مما يدل على أن تلقي القرآن لم يكن مقصوراً على حفظ ألفاظه، بل كان مصحوباً بفهم معانيه ومراعاة أدائه. كما نقل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَزَّلَ الْقُرْآنَ تُرْتِيلًا﴾ أنه قال: «الترتيل: تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف»، وإن كان هذا الأثر لم يثبت عنه بسند متصل، وإنما اشتهر نقله عند أئمة هذا الفن⁽²⁾.

وامتدت هذه العناية إلى عصر التابعين، فنقلت عنهم بعض الأقوال التي تدل على معرفتهم بمواضع الوقف وأثرها في المعنى؛ من الوقف على رؤوس الآي، وبيان المواضع التي يؤدي الوقف عليها إلى فصل ما ينبغي اتصاله أو إيهام معنى غير صحيح⁽³⁾.

فيتبين مما سبق أن علم الوقف والابتداء نشأ منذ التلقي القرآني في عصر النبوة، ثم توارث الصحابة والتابعون العناية به، قبل أن يستقل بالتدوين والتصنيف في القرون اللاحقة.

ب) أقسامه.

المقصود بأقسام الوقف باعتبار الموقف عليه، وذلك من حيث اللفظ والمعنى، وقد تنوّعت أنظار العلماء في تحديد أقسامه بين مذهب ثنائي يرى بأن الوقف تام وقبيح فقط، وبين مذاهب أخرى زادت على ذلك حتى بلغت ثمانية أقسام.

إلا أن مذهب الجمهور على اعتبار القسمة الرباعية، وذلك على النحو الآتي: (التام، والكافي، والحسن، والقبيح)، حيث أخذ بذلك كثير من العلماء، أبرزهم الإمام أبو عمرو الداني (ت 444هـ)، والذي يظهر بأنه أول من أبرز وأشهر هذه القسمة، وتايحه على هذا الاختيار كثير من أهل الفن والاختصاص، كابن الطحان الأندلسي (ت 561هـ)، والسخاوي (ت 643هـ)، وابن الجزري (ت 833هـ).

أما **الوقف التام** - عند القراء - فهو الذي يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده، ولا ما بعده به، وذلك يوجد عند تمام القصص وانقضاء الكلم، وأكثر ما يكون في رؤوس الآي.

وأما **الوقف الكافي** فهو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً والابتداء بما بعده، إلا أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ. وهذا النوع يكثر في الفواصل وغيرها، وما بعده كلام مُستغنٍ عما قبله لفظاً. ويُسمى عند أهل الفن بالوقف الصالح والمفهوم والجائز.

وأما **الوقف الحسن** فهو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى معاً، كالوقف على (الحمد لله) [الفتحة: 2] والابتداء بما بعدها.

وأما **الوقف القبيح** فهو الذي لا يفهم منه كلام، أو يُحيل المعنى ويُفسده فيُفهم منه غير المراد، ويُسمى أيضاً بالوقف الناقص والممنوع⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: أهمية علم الوقف والابتداء، وعلاقته بالعلوم الأخرى.

أولاً: أهمية علم الوقف والابتداء.

تظهر أهمية علم الوقف والابتداء من وجوه متعددة؛ يأتي في مقدمتها اتصاله الوثيق بكتاب الله تعالى، ولا يخفى أن شرف العلم من شرف المعلوم، ولا معلوم أشرف من كلام الله عز وجل، وهذا العلم يُعنى ببيان المواضع التي يحسن للقارئ أن يقف عليها أو يبتدئ منها؛ بما يحفظ المعنى المراد، ويحول دون وقوع اللبس أو الإخلال بدلالة الآيات ومعانيها⁽⁵⁾.

(1) انظر: المصدر السابق (ص: 13).

(2) انظر: التمهيد لابن الجزري (ص: 40).

(3) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (108/1)، والقطع والانتناف للنحاس (ص: 74).

(4) انظر: المكتفى للداني (ص: 8)، والمقصد لتلخيص ما في المرشد لأبي زكريا الأنصاري (ص: 5).

(5) انظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير لمساعد الطيار (ص: 27)، والاختلاف في وقوف القرآن لعادل السنيدي (ص: 86)، والمنقذ في الوقف والابتداء لعبد القويم السنيدي (ص: 79)، والمبتدا في الوقف والابتداء (ص: 20).



ومما يؤكد مكانة هذا العلم عناية السلف به منذ وقت مبكر، فقد كان من العلوم التي تقدّم التأليف فيها، وظهرت مصنفاته منذ عصر التابعين، ثم توالى التصنيف فيه وتنوعت مؤلفاته، وهو ما يدل على ما أدركه العلماء من أثره في سلامة قراءة القرآن وفهم معانيه⁽¹⁾.

كما تبرز أهميته من خلال حاجة قراء القرآن إليه من جميع فئات المسلمين؛ إذ لا يتيسر للقارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد، فلا بد له من الوقف للتنفس أو الراحة، مما تظهر معه الحاجة إلى معرفة الموضع المناسب للوقف؛ حتى لا يقف على ما يؤهم معنى غير مراد، أو يُخل بفهم الآية وسياقها، إضافة إلى تنابع أقوال أهل العلم في التنبيه على أهميته وبيان عظيم أثره في حسن الأداء وصحة الفهم⁽²⁾.

ثانياً: علاقته بالعلوم الأخرى.

قال أبو جعفر النحاس ناقلاً عن ابن مجاهد أنه كان يقول: "لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير عالم بالقصاص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن"⁽³⁾. ومن خلال ما ذكره ابن مجاهد فإن العلوم التي يُحتاج إليها في معرفة الوقف والابتداء ثلاثة علوم رئيسة: القراءات والنحو والتفسير.

أما **القراءات**، فلها أثر في اختلاف مذاهب الوقف، فالوقف قد يكون كافياً على قراءة، وغير كافٍ على قراءة أخرى، ومن ثم ظهرت عناية كثير من كتب القراءات بهذا العلم، وأشار أصحابها إلى بعض مواضع الوقف التي تتأثر باختلاف القراءات، وما يترتب على اختلاف وجوه القراءات من اختلاف في تعلق الكلام ببعضه ببعض⁽⁴⁾. وأما **النحو**، فصلة الوقف والابتداء به وثيقة؛ لما بين الإعراب والمعنى من ترابط، فالوقف يؤثر في المعنى، والمعنى يؤثر في الإعراب، ومن ثم فقد صار لازماً على من يتصدى لبيان الوقف السائغة في القرآن الكريم أن يكون على معرفة بوجوه الإعراب المحتملة في الآية، وما يترتب على كل وجه منها من أثر في تحديد موضع الوقف⁽⁵⁾.

وأما **التفسير**، فهو من أكثر العلوم اتصالاً بعلم الوقف والابتداء؛ لأن معرفة معاني الآيات وتفسيرها أساس في تحديد مواضع الوقف والابتداء والحكم عليها، ومن خلال الوقف على أقوال المفسرين وما بينهم من اختلاف في توجيه معاني الآيات، يتبين ما يسوغ من الوقف وما لا يسوغ منه. وعند التأمل في سائر العلوم المؤثرة في الوقف والابتداء يظهر أن أثرها يرجع في حقيقته إلى المعنى؛ فهو الأساس الذي تُبنى عليه أحكام الوقف والابتداء⁽⁶⁾.

المطلب الثالث: أشهر المؤلفات في علم الوقف والابتداء.

شهد مطلع القرن الثاني الهجري اللبّات الأولى للتصنيف في هذا العلم، ووقع الخلاف بين أهل العلم في أول من صنّف فيه، أرجحها هو أن "كتاب الوقف" لشبّية بن نصاح أول من ألف في هذا العلم بصورة جزئية، تعرّض فيه لذكر اختياراته في مواضع لا يجوز الوقف عليها⁽⁷⁾.

وأما أول كتاب شامل في الوقف والابتداء فهو كتاب "وقف التمام" لتلميذه الإمام نافع المدني، فقد استوعب مواضع الوقف في القرآن الكريم بسوره وآياته، وقد وصلتنا عنه نقول كثيرة، قام بعض الباحثين بجمعها ودراستها⁽⁸⁾.

(1) وسيأتي بيان ذلك في المطلب الثالث.

(2) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (108/1)، والقطع والانتفاف للنحاس (ص: 74)، والنشر لابن الجزري (225/1).

(3) القطع والانتفاف للنحاس (ص: 18).

(4) كالتذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون، ولطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني، وانظر: المنتقى في الوقف والابتداء (ص: 85)، والمبتدا في علم الوقف والابتداء (ص: 23).

(5) انظر: الاختلاف في وقوف القرآن لعادل السنيدي (ص: 294).

(6) انظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير لمساعد الطيار (ص: 30). وقد اكتفي في هذا المطلب بالإشارة إلى ارتباط علم الوقف والابتداء بغيره من العلوم إجمالاً دون التمثيل لذلك؛ لوجود ما يُغني عنها في ثنايا هذا البحث من أمثلة توضّحه.

(7) انظر: معجم مصنفات الوقف والابتداء، والمبتدا (ص: 47).

(8) انظر: وقف التمام لنافع جمع ودراسة: أ.د. حسين العواجي.



ثم تتابعت التصنيفات في القرنين الثالث والرابع الهجري، حتى نضج هذا العلم وتكاملت جوانب التصنيف فيه، فوضعت ضوابطه وقواعده، وتأسست حدوده وجوانبه، ومسائله وأصوله، وبيان أسسه وعلله، وفرشه وموضوعه، حتى تتابعت التصنيفات إلى عصرنا هذا، حتى بلغت التصنيفات نحوًا من مئتين وخمسين مُصنَّفًا. وقد تنوعت تلك التصنيفات، ما بين تأصيل نظري، من حيث ذكر مبادئه وتعريفه وحُكمه وأهميته، وقواعده وضوابطه، ونحو ذلك من المسائل النظرية، وضمن هذا القسم منهم مَن ألف فيه استقلالاً، ومنهم مَن ضمَّنها في كتبهم التي تناولت الجانب التطبيقي.

وهناك كتب أخرى تناولت الجانب التطبيقي فحسب، فقد اقتصرَت تآليفهم على ذكر مواضع الوقف في القرآن، وأغلب كتب المتقدمين كانت على هذا المنهج، ولا يكاد يخلو كتاب من الكتب التطبيقية الشاملة من مقدمات علمية تتضمن بعض مسائله النظرية وضوابطه التأصيلية، ومن أبرز تلك المؤلفات وأهمها⁽¹⁾:

- (1) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله - عزَّ وجلَّ -، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت 328هـ)⁽²⁾.
- (2) القطع والانتشاف، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت 338هـ)⁽³⁾.
- (3) المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)⁽⁴⁾.
- (4) المرشد في الوقف والابتداء، للحسن بن علي الغماني (ت القرن 5هـ)⁽⁵⁾.
- (5) الوقف والابتداء، لعلي بن أحمد الغزال (ت 516هـ)⁽⁶⁾.
- (6) علل الوقف، لمحمد بن طيفور السجاوندي (ت 560هـ)⁽⁷⁾.
- (7) الهادي في معرفة المقاطع والمبادي، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار (ت 569هـ)⁽⁸⁾.
- (8) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، لعبدالله بن محمد التُّكْزَاوي (ت 683هـ)⁽⁹⁾.
- (9) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، لإبراهيم بن عمر الجعيري (ت 732هـ)⁽¹⁰⁾.
- (10) منار الهدى في الوقف والابتداء، لأحمد بن محمد الأشموني (من علماء القرن 11هـ)⁽¹¹⁾.

- (1) انظر نبذة عنها في: المبتدا في علم الوقف والابتداء (ص: 58) وما بعدها.
- (2) مطبوع بتحقيق د. محي الدين رمضان، ضمن منشورات مجمع اللغة العربي بدمشق عام 1390هـ.
- (3) مطبوع بتحقيقات متعددة، منها: تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي.
- (4) مطبوع بتحقيق د. محي الدين رمضان.
- (5) حَقَّق في رسالتين بجامعة أم القرى عام 1423هـ.
- (6) مطبوع بتحقيق د. طاهر الهمس بجائزة دبي عام 2019هـ.
- (7) مطبوع بأكثر من تحقيق، منها تحقيق د. محمد بن عبدالله العيدي ضمن منشورات مكتبة الرشد بالرياض.
- (8) حَقَّق في رسائل علمية أكثر من مرة، أولها تحقيق د. سليمان بن حمد الصقري في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام 1411هـ ولم يُطبع حتى الآن.
- (9) حققه د. مسعود بن أحمد إلياس في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام 1413هـ، ولم يُطبع حتى الآن.
- (10) حققه د. نواف بن معيض الحارثي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام 1426هـ، وصدر عن دار طبية الخضراء عام 1441هـ، عن دار طبية الخضراء.
- (11) صدر في طبعات متعددة، منها بتحقيق: شريف أبو العلا العدوي.



الفصل الأول: الدراسة، وفيه مبحثان المبحث الأول: دراسة المؤلف⁽¹⁾، وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ونسبته.

سعيد بن عبدالله بن الحسين بن هبة الله بن الحسن بن عيسى الراوندي، المعروف بـ قطب الدين الراوندي⁽²⁾.

كنيته: أبو الحسين، وقيل: أبو الحسن، ويُقال أيضًا: أبو الفرج⁽³⁾.

ونسبته إلى راوند، وهي قرية من قرى كاشان، ويقال أيضًا: قاسان، وهي من نواحي أصفهان، تقع بين كاشان وقم، وأصل تسميتها: راهوند، وتعني: الخير المضاعف⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: نشأته ومكانته العلمية.

نشأ قطب الدين الراوندي في أسرة علمية عريقة، فقد كان جدّه وأبوه وأخوه وجميع أولاده من كبار فقهاء الشيعة الإمامية، مما أسهم في تكوين شخصيته العلمية وتنوّع معارفه واتساع تأليفه في شتى الفنون.

وقد حظي بمكانة علمية رفيعة عند العلماء، فوصفوه بأنه عالم متبحر، وفقه متكلم، ومحدث بصير بالأخبار، ومفسر، ومقرئ، ومحقق، ومؤرخ، وأديب، وشاعر، كما عدّوه ثقةً وحجةً في فنون العلم، وأنتوا على كثرة تصانيفه وتنوعها، حتى قيل: إنه صنّف في أكثر العلوم فأجاد⁽⁵⁾.

وعُرفت تأليفه بالمتانة والعمق والتحقيق، وعُدّ له أكثر من ستين مؤلفاً في شتى الفنون، منها: التفسير، وعلوم القرآن، والحديث، والفقه، وعلم الكلام، والعربية، والقصص، والأخبار، والمواظ، والأخلاق، والمعجزات، والأدعية والأذكار، وغيرها، مما يدلّ على سعة اطلاعه وتنوع معارفه وغزارة إنتاجه العلمي⁽⁶⁾.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

أولاً: شيوخه.

روى المصنف عن جماعة من الأعلام، وتلمذ على كبار علماء عصره، وروى الحديث عن جماعة، منهم⁽⁷⁾:

1. عماد الدين، أبو جعفر محمد بن أبي القاسم الطبري (ت 525هـ).
2. ناصح الدين أبو البركات، محمد بن إسماعيل الحسيني المشهدي (ت 541هـ).
3. أبو السعادات، هبة الله بن علي بن محمد بن عبدالله بن حمزة الحسني، المعروف بابن الشجري البغدادي (ت 542هـ)، صاحب كتاب "الأمالي".
3. أبو علي، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت 548هـ)، صاحب كتاب "مجمع البيان في تفسير القرآن".
4. أبو تراب، مرتضى بن الداعي بن القاسم الرازي الحسني، الملقّب بعلم الهدى، صاحب كتاب: "تبصرة العوام في ذكر مذاهب طوائف الأنعام".

ثانياً: تلاميذه.

(1) انظر ترجمته في: بغية الطلب لابن العديم (129/10)، ومجمع الآداب لابن الفوطي (379/3)، والأعلام للزركلي (104/1)، ومجمع المؤلفين لكحالة (225/4)، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة (952/1)، ورياض العلماء للأفندي (419/2)، والفهرست لمنتجب الدين (ص: 68)، ومجمع المفسرين لعادل نويهض (208/1).

(2) انظر: الأعلام للزركلي (104/1)، ومجمع الآداب لابن الفوطي (379/3).

(3) انظر: مجمع الآداب لابن الفوطي (379/3)، والأعلام للزركلي (104/1)، ورياض العلماء للأفندي (419/2)، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة (952/1).

(4) انظر: معجم المفسرين لعادل نويهض (208/1).

(5) انظر: الأعلام للزركلي (104/1)، ومجمع الآداب لابن الفوطي (379/3).

(6) انظر: أمل الأمل للعالملي (125/2)، وهدية العارفين للبغدادي (392/1)، ومقدمة تحقيق فقه القرآن للسيد عباس بني هاشمي (21/1).

(7) انظر: مجمع الآداب لابن الفوطي (379/3)، وأمل الأمل للعالملي (116/2)، ورياض العلماء للأفندي (435/2)، ومقدمة تحقيق فقه القرآن للسيد عباس بني هاشمي (28/1).



- تتلمذ على المصنف جمع من الأعلام، وقرأ عليه وروى عنه جماعة، منهم⁽¹⁾:
1. محمد بن علي السروي، ابن شهر آشوب المازندراني (ت 588هـ)، المحدث المحقق، صاحب كتاب "المناقب".
 2. خليل بن خمرتين الحلبي (ت 590هـ)، قرأ عليه وروى عنه جميع مؤلفاته ورواياته.
 3. نصير الدين راشد بن إبراهيم البحراني (ت 605هـ)، فقيه أديب لغوي.
 4. منتجب الدين ابن بابويه، علي بن عبيد الله الرازي، صاحب "الفهرست".
 5. أحمد بن علي بن عبد الجبار الطبرسي القاضي.
- وقد تتلمذ عليه أولاده أيضاً: عماد الدين علي، ونصير الدين الحسين، وأبو الفضل محمد.
- المطلب الرابع: مؤلفاته.**
- عرف الراوندي بكثرة التصنيف والتأليف، فقد ذكر العاملي بأن له ستة وخمسين مؤلفاً⁽²⁾، وعند النظر والتدقيق نجد بأن مؤلفاته التي عُدَّتْ بلغت أكثر من ستين مؤلفاً، واتَّسَمَتْ مؤلفاته بتنوّع موضوعاتها وتعدّد فنونها، ويمكن تصنيفها على النحو الآتي⁽³⁾:
- أولاً: مؤلفاته في التفسير وعلوم القرآن.**
- أسباب النزول.
- تفسير القرآن الكريم في مجلدين اثنين.
- خلاصة التفاسير، في عشرين مجلداً.
- رسالة في بيان المقاطع والمبادئ والمواقف⁽⁴⁾.
- اللباب في فضل آية الكرسي من الكتاب.
- الناسخ والمنسوخ من القرآن العزيز.
- ثانياً: مؤلفاته في الحديث النبوي.**
- ضياء الشهاب في شرح الشهاب.
- المجالس في الحديث.
- ثالثاً: مؤلفاته في الفقه.**
- إحكام الأحكام.
- الإنجاز في شرح الإيجاز، وسماه بعضهم "الإعجاز في شرح الإيجاز"، في الفرائض.
- فقه القرآن.
- شرح آيات الأحكام.
- المغني في شرح النهاية.
- الرائع في الشرائع.
- حل المعقود في الجمل والعقود.
- رابعاً: مؤلفاته في العقيدة وعلم الكلام.**
- جواهر الكلام في شرح مقدمات الكلام.
- عجالة المعرفة في أصول الدين.

(1) انظر: أمل الأمل للعاملي (83/2)، وخاتمة المستدرک للطبرسي (337/2)، وبغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم (3377/7)، والفهرست لمنتجب الدين (ص 107)، ومقدمة تحقيق فقه القرآن لبني هاشمي (28/1).

(2) انظر: أمل الأمل للعاملي (125/2).

(3) اقتصرْتُ على ذكر أبرز المؤلفات وأشهرها، مع التمثيل لمُختلف الفنون العلمية التي صَنَفَ فيها؛ ليظهر اتساع معارفه وتنوّع اهتماماته العلمية، وقد تعذّر استيعاب وحصر جميع ما نُسب إليه من مؤلفات؛ لأن بعضها رسائل مختصرة أو مؤلفات يسيرة لم يتيسر الوقوف على معلومات كافية عنها، وربما لا تضيف جديداً إلى المقصود من بيان اتجاهاته العلمية، وقد اعتمدتُ - في الجملة - على ما ورد في مقدمة تحقيق فقه القرآن لبني هاشمي (30/1).

(4) وهو الذي بين أيدينا. وقد ذكر د. محمد توفيق محمد حديد بأن للمؤلف رسالة بعنوان: «مسألة في الوقف»، وصفها بأنها رسائل صغيرة وقف على الثانية والثالثة منها، انظر: معجم مصنفات الوقف والابتداء (411/1).

**خامساً: مؤلفاته في اللغة العربية وعلومها.**

الإعراب في الإعراب.

منهاج البراعة، وهو في شرح نهج البلاغة.

نفثة المصنوع، وهو ديوان شعره.

شرح العوامل المثة، في النحو.

سادساً: مؤلفاته في السيرة والقصص والأخبار.

قصص الأنبياء.

لُبُّ الأخبار، وهو كتاب مختصر في الأخبار.

مكارم أخلاق النبي والأئمة.

سابعاً: مؤلفه في الأخلاق والمواظ.

لُبُّ الألباب، وفيه مئة وخمسون مجلساً في أخبار الوعظ والأخلاق.

ثامناً: مؤلفاته في المعجزات والمناف.

الخرائج والجرائح.

الفرق بين الحيل والمعجزات.

نواذر المعجزات.

تاسعاً: مؤلفاته في الأدعية والأذكار.

الدعوات، وهو المسمى بـ سلوة الحزين.

تحفة العليل، في الأدعية وأحاديث البلاء.

هذا بالإضافة إلى جملة من الرسائل المختصرة التي تناولت موضوعات متفرقة في فنون مختلفة، كبيان فضائل بعض الآيات، وتصحيح بعض الأحاديث، ومسائل فقهية تتعلق بالصلاة والعقيقة وغيرها، ويظهر أن للراوندي مصنفات ورسائل أخرى كثيرة لم تصل إلينا ولم نقف عليها؛ فقد قال البغدادي بعد أن ذكر كثيراً من المصنفات: "وغير ذلك من الشروح والحواشي والرسائل"⁽¹⁾.

المطلب الخامس: وفاته.

توفي قطب الدين الراوندي يوم الأربعاء، الرابع عشر من شهر شوال، سنة 573 هـ ببلدة (قُم)، ودُفن بها، في مقبرة السيدة فاطمة بنت الإمام موسى الجعفر، قبال باب القبلة⁽²⁾.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب، وفيه أربعة مطالب.**المطلب الأول: تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبه إلى المؤلف.****أولاً: تحقيق عنوان الكتاب.**

لم يرد عنوان الرسالة في أولها أو آخرها تصريحاً، إلا أن فهرس الرسائل المثبت في غلاف المجموع الذي وردت ضمنه هذه الرسالة نصّ على تسميتها بـ «رسالة في بيان المقاطع والمبادئ والمواقف»، وهو العنوان الذي اعتمدته في التحقيق؛ لعدد من القرائن:

أولاً: أن هذا العنوان مثبت في فهرس المجموع الذي يضم النسخة الخطية، وهو أقرب ما بين أيدينا إلى الرسالة نفسها، وإن لم يكن ذلك كافياً وحده للجزم بأن العنوان من وضع المؤلف.

ثانياً: موافقة هذا العنوان لمضمون الرسالة ومادتها العلمية؛ إذ تدور الرسالة في مجملها حول مسائل الوقف والابتداء، وبيان مواضع الوقف وما يتصل بها من أحكام، ويؤكد ذلك ما ورد في مقدمتها من قول المؤلف: «من أراد معرفة مقاطع القرآن المجيد من مبادئه...»؛ فقد عبّر عن موضوع الرسالة بلفظي «المقاطع» و«المبادئ»، وهما من الألفاظ الواردة في عنوانها المثبت في فهرس المجموع، مما يقوّي مناسبة هذا العنوان لمضمون الرسالة واتصاله بعبارة المؤلف نفسه.

(1) انظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا (392/1).

(2) انظر: رياض العلماء للأفندي (420/2)، وريحانة الأدب لمحمد المدرس (469/4).



ثالثاً: أن كتب التراجم والفهارس التي وقفت عليها في ترجمة قطب الدين الراوندي تذكر له عدداً كبيراً من المؤلفات والرسائل في فنون متنوعة؛ إما عُرف عنه بكثرة التصنيف، إذ بلغ ما نسب إليه أكثر من ستين مؤلفاً، في فنون مختلفة ومن ضمنها في علوم القرآن: المقاطع والمبادئ.

وبناءً على ما تقدم، فإن عنوان «رسالة في بيان المقاطع والمبادئ والمواقف» هو الأرجح في تسمية الكتاب؛ لثبوته في فهرس المجموع الذي وردت فيه النسخة الخطية، ولموافقة موضوع الرسالة ومادتها، وموافقة لما جاء في مقدمتها من تعبير المؤلف عن الوقف والابتداء بـ«المقاطع» و«المبادئ»، والله أعلم.

ثانياً: توثيق نسبته إلى المؤلف.

تثبت نسبة هذه الرسالة إلى قطب الدين الراوندي (ت 573هـ) بجملة من القرائن، يأتي في مقدمتها ما ورد صريحاً في أول النسخة الخطية، حيث جاء فيها: «من إملأ الشيخ الفقيه قطب الدين الراوندي»، وهذه قرينة مباشرة وقوية في نسبة الرسالة إليه، ولا سيما أن هذه العبارة وردت في صدر النسخة الخطية.

وبعض ذلك ما عُرف عن الراوندي من كثرة التصنيف وتنوع التأليف في فنون متعددة؛ فقد نسبت إليه كتب التراجم والفهارس عدداً كبيراً من المصنفات، بلغ ما أمكن الوقوف عليه منها أكثر من ستين مؤلفاً، وكان لعلوم القرآن والعربية نصيب ظاهر من تصانيفه؛ مما يجعل تأليفه رسالة في الوقف والابتداء متسقاً مع اهتماماته العلمية ومجالات تصنيفه.

كما يؤيد نسبة الرسالة إليه ما ذكره الدكتور/ محمد توفيق محمد حديد في «معجم مصنفات الوقف والابتداء»⁽¹⁾ من أن للراوندي رسالة بعنوان: «مسألة في الوقف»، وذكر أنها من جملة رسائل صغيرة له وقف على بعضها، وإن لم يمكن الجزم بأن الرسالة المذكورة هي التي بين أيدينا؛ لاختلاف العنوان وعدم توافر ما يكفي للمقابلة بينهما، إلا أن إثبات رسالة للراوندي في موضوع الوقف يمثل قرينة مساندة تدل على عنايته بالتأليف في هذا الفن.

وبناءً على هذه القرائن، فإن نسبة هذه الرسالة إلى قطب الدين الراوندي ظاهرة، ولم أقف على ما يعارضها.

المطلب الثاني: قيمته العلمية.

تتجلى القيمة العلمية لهذه الرسالة في جملة من الجوانب باعتبار بموضوعها، وزمن تأليفها، ومنهج مؤلفها، وما اشتملت عليه من قواعد ومصطلحات وتطبيقات في علم الوقف والابتداء، ويمكن إبراز فيما يلي:

أولاً: قدم الرسالة ومكانة مؤلفها العلمية.

تكتسب هذه الرسالة أهمية من كونها من المؤلفات المتقدمة في علم الوقف والابتداء؛ إذ ألفها قطب الدين الراوندي المتوفى سنة (573هـ)، فهي تمثل مرحلة مبكرة نسبياً من مراحل التأليف في هذا الفن، وتكشف عن جانب من طرائق العلماء ومصطلحاتهم في القرن السادس الهجري، إضافةً إلى المكانة العلمية لمؤلفها؛ فقد عُرف بسعة العلم وتنوع المعارف، وصنّف في التفسير وعلوم القرآن والحديث والفقه والعربية وغيرها، وهو ما انعكس على معالجته لمسائل الوقف والابتداء، ولا سيما عنايته بالمعنى والتعلقات النحوية بين أجزاء الكلام.

ثانياً: اشتغال الرسالة على جانب تاصيل في علم الوقف والابتداء.

إذ لم تقتصر على سرد مواضع الوقف في القرآن الكريم، وإنما بدأ المؤلف بتقرير أصل كلّي يقوم على منع الوقف على ما تعلق بما بعده وكان ما بعده من تمامه، ثم فصل ذلك في تسع عشرة قاعدة تتناول صوراً متعددة من التعلق النحوي والمعنوي، كالفصل بين الصفة والموصوف، والبدل والمبدل منه، والموصول وصلته، والفعل وفاعله، والفاعل ومفعوله، والحال وصاحبها، والشرط وجزائه، والمبتدأ وخبره، والعامل ومعموله، وغيرها. وتظهر أهمية هذا المسلك في انتقال المؤلف من تقرير الأصول العامة إلى تنزيلها على الأمثلة والمواضع القرآنية، مما يجعل الرسالة قائمة على التقعيد والتطبيق معاً.

ثالثاً: إبراز الصلة الوثيقة بين الوقف والابتداء وعلوم العربية والتفسير.

من الجوانب المهمة في الرسالة تنبيه المؤلف منذ مقدمتها إلى أن معرفة الوقف والابتداء لا تستقيم دون معرفة التفسير والعربية؛ لأن الحكم على موضع الوقف مبني في جانب كبير منه على إدراك المعنى ومعرفة العلاقات النحوية بين أجزاء التركيب. وقد ظهر أثر ذلك بوضوح في القواعد التي قرررها والأمثلة التي أوردها؛ إذ كان

(1) انظر: معجم مصنفات الوقف والابتداء لمحمد توفيق محمد حديد (411/1).



كثير من أحكام المنع عنده قائمًا على عدم جواز الفصل بين الألفاظ التي يرتبط بعضها ببعض من جهة الإعراب أو المعنى.

رابعًا: الجمع بين أحكام مواضع الوقف وكيفية أدائه.

لم تقتصر عناية المؤلف في هذه الرسالة على بيان أحكام مواضع الوقف، بل امتدت إلى بيان كيفية الأداء عند الوقف أيضًا؛ إذ خصص قسمًا لسبعة أوجه من الوقف، تناول فيها جملة من المسائل الأدائية المتعلقة بآخر الكلمات، من نحو الوقف على تاء التأنيث، والروم والاختلاس، وإظهار الحرف المشدد، والوقف على التنوين وحروف العلة، والقصر والمد، والوقف على الهززة. مما يكشف عن اتساع مفهوم الوقف عند المؤلف وعدم اقتصره على جانب واحد من جوانبه.

خامسًا: اشتمال الرسالة على مادة تطبيقية واسعة.

فقد خصص المؤلف القسم الأخير من رسالته لفرش مواضع الوقف في القرآن الكريم، مرتبة على سور المصحف. وقد جاءت كثير من هذه التطبيقات مرتبطة بالقواعد التي سبق تقريرها في أول الرسالة، فمثلت الجانب التطبيقي لتلك الأصول، كما اشتملت على مواضع أخرى لم يسبق أن أفرد لها قاعدة صريحة.

سادسًا: اشتمال الرسالة على بعض الفوائد والفوائد.

فقد أورد المؤلف بعض المسائل والتنبيهات اللافتة، ومن ذلك تنبيهه إلى إخفاء الصوت عند قراءة ما ورد من المفترقات على الله تعالى، وتعميمه هذا الحكم على نظائرها في القرآن الكريم. كما اشتملت تطبيقاته على صور لم يفرد لها قاعدة في القسم التأصيلي، كمنع الفصل بين القول ومقوله، وأداة النفي وما دخلت عليه، وأداة الاستفهام وما تعلق به؛ مما يجعل المادة التطبيقية في الرسالة أوسع من حدود القواعد التي صرح بها المؤلف. وبناءً على ما سبق، فإن القيمة العلمية لهذه الرسالة لا تنحصر في كونها نصًا تراثيًا في الوقف والابتداء، بل تتمثل كذلك في جمعها بين التأصيل والتطبيق، وبين الجانب النحوي والمعنوي والأدائي، مما يتيح مادة علمية يمكن الاستفادة منها في دراسة مناهج علماء الوقف والابتداء ومصطلحاتهم وموازنة أقوالهم واختياراتهم.

المطلب الثالث: مصادره ومنهجه.

أولًا: مصادره.

لم ينص المؤلف على المصادر التي اعتمد عليها في كتابه، إلا أن منهجه – في الجملة – يتفق مع ما انتهجه علماء الوقف والابتداء المتقدمون في كتبهم، كابن الأنباري (ت 328هـ)، وأبي جعفر النحاس (ت 338هـ)، وأبي عمرو الداني (ت 444هـ) وغيرهم، لا سيما في منع الوقف على ما اشتدّ تعلقه بما بعده لفظًا ومعنى؛ مما يرجح اطلاعه على مؤلفاتهم، أو استفادته ممن نقل عنهم⁽¹⁾.

ويظهر هذا الاتفاق في طريقة تأليف الكتاب وترتيب مادته العلمية؛ إذ بدأ بذكر العلوم والمسائل التي يحتاج إليها من يريد معرفة علم الوقف والابتداء، ثم أتبع ذلك بذكر القواعد الكلية التي يبنى عليها الحكم في مواضع الوقف، ثم انتقل إلى الجانب التطبيقي المتمثل في فرش مواضع الوقف مرتبًا بحسب سور القرآن الكريم وآياته، إضافة إلى سياق الأمثلة على القواعد المذكورة، وهذه الطريقة في الانتقال من التأصيل والتعديد إلى التطبيق والتمثيل تتفق في أصلها مع المسلك الذي انتهجه العلماء المتقدمون في تصنيفهم لهذا العلم، وهو ما يرجح إفادته من تراثهم مباشرة أو بواسطة من نقل عنهم. دون الجزم بمصدر معين ما لم يقم على ذلك دليل صريح.

ثانيًا: منهجه.

يلاحظ على منهج المؤلف في هذه الرسالة غلبة الإيجاز والاختصار؛ إذ قصد إلى بيان أهم مسائل الوقف والابتداء وقواعده، دون التوسع في مقدمات هذا العلم وفوائده وأهميته وصلته بغيره من العلوم، واتسمت عباراته بالقصر والوضوح، مؤديةً للمراد من غير إسهاب أو استطراد، وقد خلت الرسالة من النقول والمرويات المطولة.

أما عن منهجه فيمكن تقسيم رسالته إلى مقدمة وثلاثة أقسام رئيسة. أما المقدمة، فذكر فيها بإجمال العلوم التي يحتاج إليها من أراد معرفة هذا العلم والإلمام به، وهما: التفسير والعربية.

(1) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (1/116)، والقطع والانتفاف لأبي جعفر النحاس (ص: 23)، والمكتفى لأبي عمرو الداني (ص: 2).

ثم ذكر -في القسم الأول- قواعد في الوقف المنهي عنه، فقرر أصلاً عامّاً مضمونه أن كل كلمة تعلقت بما بعدها، وكان ما بعدها من تمامها، فلا يصح الوقف عليها. ثم فصل هذا الأصل في تسع عشرة قاعدةً كُليّةً، وتدرج تحت كل قاعدة منها نظائرها من المواضع المشابهة.

وقد عرض هذه القواعد أولاً على سبيل الإجمال، ثم أتبعها بذكر مثال واحد لكل قاعدة، مع بيان علة منع الوقف عليه ووجه تعلقه بما بعده، تمهيداً لما سيورده بعد ذلك من التطبيقات والمواضع القرآنية المندرجة تحت تلك القواعد.

وبعد أن فرغ المؤلف من ذكر القواعد والأصول، انتقل -في القسم الثاني- إلى ذكر فوائد في الوقف على سبعة أوجه، اصطلاح عليها بـ: وقف النفس، ووقف الإضافة، ووقف المشدّد، ووقف الإرشاد، ووقف القصر والاختلاس، ووقف المد والإشباع، ووقف الهمزة. وقد بيّن المُرَاد بكل وجهٍ منها، وأورد ما تيسّر من الأمثلة التي توضحه وتكشف مقصوده. والوقف في هذا القسم يختلف عن الوقف الذي تناوله في القسم الأول؛ إذ ليس مراده هنا بيان حكم الوقف باعتبار الموضوع الموقوف عليه ومدى تعلقه بما بعده، وإنما مراده بيان كيفية الأداء عند الوقف وما يعرض للكلمة حال الوقف عليها، من مدٍّ، أو إشباعٍ، أو اختلاسٍ، أو بيانٍ للهمزة، أو غير ذلك مما أدخله المؤلف تحت هذه الاصطلاحات.

ثم انتقل المؤلف -في القسم الثالث والأخير- إلى ذكر ما سمّاه بـ«الوقوف الحرام»، وهي المواضع التي يرى وجوب وصلها بما بعدها، وعدم جواز الوقف عليها؛ لما يترتب على الوقف من إخلالٍ بالمعنى أو إفساده. وقد شدّد المؤلف في حكم الوقف على هذه المواضع، فجعل الإثم مترتباً على من تعمّد الوقف عليها ولم يصلها بما بعدها، ثم بدأ في ذكر مواضعها من القرآن الكريم وبيان ما لا يصح الوقف عليه منها.

هذا على سبيل الإجمال، وأما على سبيل التفصيل، فإنّ المؤلف بدأ في مقدمته بذكر العلوم التي يجب على من يريد معرفة المقاطع والمبادئ أن يكون عالماً بها، وأهمها: التفسير والعربية، وقد أجملها في عبارتين قصيرتين: علم التفسير والعربية من النحو؛ ذلك أنّ القرآن الكريم أنزل بلسانٍ عربي مبين، والوقف والابتداء متوقف على معرفة المعنى والإعراب، إذ لا يخلو أن يكون التعلق في مقاطع القرآن الكريم ومبادئه تعلقاً لفظياً -من جهة النحو-، أو معنوياً -من جهة التفسير والمعنى-، وعلى أهمية هذين العلمين نبّه العلماء قديماً وحديثاً⁽¹⁾.

وفي القسم الأول ذكر جملة من القواعد الكلية والأصول العامة التي يُبنى عليها معرفة مواضع الوقف والابتداء، ولا سيما ما يتصل منها بالمواضع التي يُمنع الوقف عليها؛ لما يترتب على الوقف من فصلٍ بين ما حقّه الاتصال لفظاً ومعنى.

وفيما يلي بيان القواعد التي منع الوقف عليها، مع الأمثلة التي أوردتها لكل قاعدة، مرتبةً بحسب ذكرها على النحو الآتي:

1/ قطع الصفة من الموصوف.

بدأ المؤلف بمنع قطع الصفة عن موصوفها، ومثّل لذلك بالوقف على قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: 1] ثم الابتداء بـ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [الفاتحة: 1]؛ لأنّ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ صفة تابعة لما قبلها.

2/ قطع البديل من المبدل منه.

ومثّل لذلك بقوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: 7]؛ وعلل ذلك بأنّ ﴿غَيْرِ﴾ بدل من ﴿الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: 7]، ولعل مراده منع الوقف على قوله: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ثم الابتداء بقوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾؛ لما بين البديل والمبدل منه من تعلق.

3/ قطع التأكيد من المؤكد.

ومثّل لذلك بالوقف على قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الحجر: 30] لأن ما بعده، وهو قوله: ﴿كُلُّهُمْ﴾ تأكيد لـ ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾، فلا يفصل بينهما بالوقف.

4/ قطع عطف البيان من الاسم المجمع قبله.

والمثال الذي ساقه المؤلف هنا هو منع الوقف على: ﴿وَأَوْجَى إِلَى﴾ [الأنعام: 19] ثم الابتداء بـ ﴿هَذَا الْقَرْءَانُ﴾؛ وعلل ذلك بأنه عطف بيان لما قبله: ﴿وَأَوْجَى إِلَى﴾.

(1) انظر: منار الهدى للأشموني (ص: 10).

إلا أن المثال على هذا الوجه لا يستقيم مع القاعدة التي قررها المؤلف؛ إذ إن عطف البيان على هذا الإعراب إنما هو «الْقَرَّاءُ»، والمُبَيَّن هو اسم الإشارة «هذا»، فلعل مراد المؤلف منع الوقف على «هذا» ثم الابتداء بـ «الْقَرَّاءُ»؛ إذ يصح إعراب «الْقَرَّاءُ» عطف بيان لـ «هذا»، والله أعلم.

5/ قطع المعطوف من المعطوف عليه.

ومثل لذلك بالوقف على قوله تعالى: «الَّذِي خَلَقَ السَّمُوتَ وَالْأَرْضَ» [إبراهيم: 32] ثم الابتداء بقوله: «وَأَنْزَلَ» لأنه معطوف على «خَلَقَ»، فلا يُفصل بينهما بالوقف.

6/ الوقف على الموصول دون الصلة.

ومثل لذلك بقوله تعالى: «صِرْطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: 7]؛ فالوقف على «الَّذِينَ» دون ما بعده غير جائز؛ لأن قوله: «أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» صلة الموصول، فلا يُفصل الموصول عن صلته بالوقف.

7/ الوقف على الفعل دون الفاعل.

ومثل لذلك بالوقف على قوله تعالى: «وَأَمِنْ» [البقرة: 13] ثم الابتداء بقوله: «النَّاسُ» لأن «النَّاسُ» فاعل للفعل: «وَأَمِنْ»، فلا يُفصل الفعل عن فاعله بالوقف.

8/ الوقف على الفاعل دون المفعول.

ومثل لذلك بالوقف على قوله تعالى: «ضَرَبَ اللَّهُ» [إبراهيم: 24] ثم الابتداء بقوله: «مَثَلًا»؛ لأن: «مَثَلًا» مفعول به للفعل «ضَرَبَ»، فلا يُفصل الفعل وفاعله عن مفعوله بالوقف.

9/ الوقف على ذي الحال دون الحال.

ومثل لذلك بالوقف على قوله تعالى: «هُوَ الْحَقُّ» [فاطر: 31] ثم الابتداء بقوله: «مُصَدِّقًا»؛ لأن «مُصَدِّقًا» حال من «الْحَقِّ»، فلا يُفصل بين الحال وصاحبه بالوقف.

10/ الوقف على الشرط دون الجزاء.

ومثل لذلك بالوقف على قوله تعالى: «فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ» [الشورى: 24] ثم الابتداء بقوله: «يَخْتِمَ عَلَى قَلْبِكَ»؛ لأن قوله: «يَخْتِمَ عَلَى قَلْبِكَ» جزاء للشرط المتقدم، فلا يُفصل الشرط عن جزائه بالوقف.

11/ الوقف على (لولا) دون جوابها.

منع المؤلف الوقف على جملة «لَوْ لَا» دون جوابها، ومثل لذلك بالوقف على قوله تعالى: «وَلَوْ لَا أَنْ تَبْتَئِكَ» [الإسراء: 74] ثم الابتداء بقوله: «لَقَدْ كِدْتَ» لأن قوله «لَقَدْ كِدْتَ» جواب لـ «وَلَوْ لَا»؛ فلا يُفصل الجواب عما تعلق به بالوقف.

12/ الوقف على القسم دون جوابه.

ثم منع المؤلف الوقف على القسم دون جوابه، ومثل لذلك بقوله: «والشمس كُورَت»، فمنع الوقف عليه دون قوله تعالى: «عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ» [التكوير: 14]، معلاً ذلك بأنه الجواب والعامل فيه.

ولكن يظهر بأن المؤلف وهم في إيراد هذا المثال؛ إذ ذكر الآية بصيغة القسم: «والشمس كُورَت»، والصواب قوله تعالى: «إِذَا السَّمَاسُ كُورَتْ» [التكوير: 1]، وعليه فالمثال لا يستقيم شاهداً على القاعدة المذكورة، وإن كانت القاعدة في ذاتها صحيحة.

13/ قطع القول من القول.

ثم منع المؤلف قطع بعض القول عن بعض، ومثل لذلك بالوقف على قوله تعالى: «إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ» [مريم: 30] دون قوله «هَذَا صِرْطُ مُسْتَقِيمٍ» [مريم: 36]؛ معلاً ذلك بأن جميع ما بين الموضعين داخل في مقول القول ومتصل ببعضه ببعض.

14/ الوقف على المميز دون مميزه.

ومثل لذلك بالوقف على قوله تعالى: «فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ» [النساء: 4]، ثم الابتداء بقوله: «نَفْسًا»؛ لأن «نَفْسًا» تمييز لما قبلها، فلا يُفصل التمييز عن مميزه بالوقف.

15/ الوقف على المستثنى منه دون المستثنى.

ومثل لذلك بالوقف على قوله تعالى: «ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ» [التين: 5] ثم الابتداء بقوله تعالى: «إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا» [التين: 6]؛ لأن ما بعد «إِلَّا» مستثنى مما قبله، فلا يُفصل المستثنى عن المستثنى منه بالوقف.

16/ الوقف على المبتدأ دون الخبر.

ذكر المؤلف منع الوقف على المبتدأ دون خبره، ولم يورد لهذه القاعدة مثلاً في موضعها، ولعل المثال سقط من الناسخ سهواً، غير أنه أورد في القسم الأخير، في كلامه عن الوقف الحرام ما يمكن إدراجه تحت هذه القاعدة، ومن أوضح أمثله قوله في سورة الفتح: «لا تنف على (مُحَمَّدٌ) [الفتح: 29]، ولا على (مَعَّة) أيضاً؛ ذلك أن (مُحَمَّدٌ) مبتدأ، وقوله: (رَسُولُ اللَّهِ) خبره، وكذلك قوله: (وَالَّذِينَ مَعَهُ) مبتدأ، وقوله: (أَشِدَّاءُ) خبره؛ فلا يفصل المبتدأ عن خبره بالوقف⁽¹⁾.

17/ الوقف على (كان) وأخواتها من دون ما يتعلق بها.

ومثل لذلك بالوقف على قوله تعالى: (وَكَانَ) [النساء: 96] ثم الابتداء بقوله: (اللَّهُ غُفُورًا رَحِيمًا)؛ لأن (اللَّهُ) اسم (كَانَ)، و(غُفُورًا) خبرها، وألحق المؤلف بذلك أخوات (كان) وما شابهها؛ لما بين هذه الأفعال ومعمولاتها من تعلق لفظي.

18/ الوقف على (إن) وأخواتها من دون ما يتعلق بها⁽²⁾.

ومثل لذلك بالوقف على قوله تعالى: (إِنَّ) [الأنعام: 95] ثم الابتداء بقوله (اللَّهُ فَالِقُ الْغَابِ وَالنُّورِ)؛ معللاً ذلك بأن العامل لا ينقطع عن معموله، ف (اللَّهُ) اسم (إِنَّ)، و(فالِقُ) خبرها.

19/ الوقف على (ظن) وأخواتها من دون ما يتعلق بها.

ختم المؤلف هذه القواعد بمنع الوقف على (ظن) وأخواتها دون ما يتعلق بها من معمولاتها، ومثل لذلك بالوقف على قوله تعالى: (وَظَنُّوا) [التوبة: 118] ثم الابتداء بقوله: (أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ)؛ لتعلق ما بعد (ظَنُّوا) بها، فلا يفصل العامل عن معموله بالوقف، وألحق بذلك أخوات (ظن).

وأما القسم الثاني المتعلق بالفوائد التي ذكرها في الوقف، فقد ذكر فيه سبعة أوجه، وهذه الأوجه هي من الجوانب الأدائية المتعلقة بكيفية الوقف وأدائه، وليس من جهة الحكم على موضع الوقف من حيث الجواز والمنع ومراتبه ونحو ذلك، وقد اصطلاح على تسمية هذه الأوجه بحسب ما يظهر من صفتها وكيفية أدائها، ومثل لكل وجه منها بما يوضحه، وذلك على النحو الآتي:

1/ وقف "النفس". ويقصد به الوقف على تاء التأنيث بالهاء، نحو: (أَلْحَاقَةُ) [الحاقة: 1].

2/ وقف "الإضافة". ويقصد به الرُّوم أو الاختلاس، وذلك بالإشارة إلى حركة الكسرة حال الوقف، نحو: (مَتَابِ) [الرعد: 30]. وقد عبّر عن ذلك بالإشمام، مع أنّ الاصطلاح قد استقرّ على اختصاص الإشمام بالضم فقط⁽³⁾، إلا أنّ إطلاقه لفظ "الإشمام" على الإشارة إلى الكسرة ورد عند بعض المتقدمين⁽⁴⁾.

3/ وقف "الأصم". ويقصد به الوقف على الحرف المشدد مع إظهاره وبيانه في النطق حتى يُسمع تشديده عند الوقف، نحو: (مِنْ طَرَفٍ خَفِيٍّ) [الشورى: 45]⁽⁵⁾.

4/ وقف "الإرشاد". ذكر المؤلف هذا الوقف وسمّاه بـ «وقف الإرشاد»، وأتبعه بذكر الوقف على التنوين، وحرف العلة، وما سمّاه بـ «ألف العافية»، ومثل لذلك بجملة من المواضع، منها قوله تعالى: (وَاطْمَأْنَوْا بِهَا) [يونس: 7]، و(وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا) [يونس: 13]، و(عَلِيمًا حَكِيمًا) [النساء: 11]، و(أَجَلٌ مُّسَمًّى) [البقرة: 282]، و(فَنَرَضْنَاهُ) [الضحى: 5]، و(وَالسَّمَاءِ وَمَا بَيْنَهُمَا) [الشمس: 5]، و(لَيْسُوا سَوَاءً) [آل عمران: 113].

ويظهر أن مراده ببيان كيفية الوقف على أواخر الكلمات بحسب صورها المختلفة؛ فالوقف على المنون يكون بحذف التنوين، مع إبداله ألفاً في حالة النصب، نحو: (عَلِيمًا)، وأما الوقف على حرف العلة فيكون بإثبات حرف المدّ والوقف عليه بالسكون، نحو: (فَنَرَضْنَاهُ) و(بَيْنَهُمَا)، وأما ما سمّاه بـ «ألف العافية» فيحتمل أن يكون مراده الألف التي تثبت وفقاً عوضاً عن تنوين النصب، كما في نحو قوله تعالى: (لَيْسُوا سَوَاءً)؛ إذ يُبدل تنوين الفتح ألفاً عند الوقف، والله أعلم.

(1) وهذا على أحد وجهي الإعراب؛ إذ يصحّ إعراب (محمد) على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، و(رسول الله) صفة أو عطف بيان له، انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني (654/5).

(2) هذه القاعدة سقطت من النسخة الخطية، ولكنه مثل بها في سرده للأمثلة على القواعد المذكورة بهذا الترتيب لذلك أدرجتها ضمن القواعد.

(3) انظر: هداية القاري للمرصفي (512/2).

(4) انظر: الحجة للفارسي (439/6)، وجامع البيان للنادي (827/2).

(5) انظر: التمهيد لابن الجزري (ص: 207).

5/ وقف "القصر والاختلاس". ولعل المراد به الوقف على الكلمات التي لا يسبق آخرها حرف مد، فيكون الوقف عليها بالقصر دون إطالة، حتى لا ينشأ عن ذلك حرف مد، فينبغي للقارئ أن يتحرز عند الوقف عليها، نحو: ﴿اللَّهُ أَصَمُّ﴾ [الإخلاص: 2].

6/ وقف "المد والإشباع". وهو ضد وقف "القصر والاختلاس"، وعرفه بأن يكون قبل الحرف الأخير الموقوف عليه حرف مد: واو ساكنة قبلها ضمة، أو ياء ساكنة قبلها كسرة، أو ألفا ساكنة قبلها فتحة، فيمد عند الوقف بسبب السكون العارض، وهو ما يُعرف بالمد العارض للسكون، نحو: ﴿تَقْلُحُونَ﴾ [البقرة: 189]، و﴿أَلِيمٌ﴾ [البقرة: 10]، ﴿مَنَابٍ﴾ [الرعد: 29].

7/ وقف "الهمزة". وقد عرفه بأنه الوقف على الهمزة المتحركة، ثم قسمه بحسب ما قبل الهمزة إلى مقصور وممدود، ويظهر أن مراده بالمقصور ما كانت همزته مسبوقة بحرف لين، نحو: ﴿شَيْءٌ﴾، وبالممدود ما كانت فيه مسبوقة بحرف مد، نحو: ﴿يَشَاءُ﴾.

وقد راعى المؤلف في ترتيب الأمثلة عند كل نوع وفق ترتيب المصحف في الأعم الأغلب، وربما خالف ذلك في مواضع قليلة.

وأما القسم الثالث، فقد خصصه المؤلف لفرش مواضع الوقف مرتبة على سور القرآن الكريم بحسب ترتيبها في المصحف، ويمكن إبراز أهم معالم منهجه على النحو الآتي:

1/ اعتمد المؤلف في عرض مواضع الوقف على ذكر كلمات القرآن الكريم وجمله، مبيّناً موضع منع الوقف وصورة الابتداء بعده، وذلك بقوله: «لا تقف على كذا، وتبتدئ بكذا».

2/ قد يكرر التنبيه على المواضع المتماثلة أو المتشابهة، ثم يكرر التنبيه على موضع آخر يماثله أو يشابهه في المعنى، بل قد يتكرر اللفظ نفسه، سواء أكان ذلك في السورة نفسها أم في سورة أخرى، دون الاكتفاء بالإحالة إلى ما سبق، نحو منعه الوقف على قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [المائدة: 72] والابتداء بـ ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾، وكذلك الوقف على ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [73] والابتداء بـ ﴿إِنَّ اللَّهَ تَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾. والظاهر أن هذا التكرار مقصود للتأكيد على منع الوقف في كل موضع بعينه، وحتى لا يتبادر إلى ذهن القارئ جواز الوقف عليه لعدم التنبيه عليه.

3/ ارتباط كثير من مواضع الفرش بالقواعد والأصول المتقدمة، والتي أدرجها المؤلف تحت القواعد التسع عشرة التي سبق تقريرها وتأصيلها في القسم الأول، فجاءت مواضع هذا القسم -في أكثرها- تطبيقاً لما أصله من تلك القواعد.

4/ لم يقتصر المؤلف في هذا القسم على بيان الوقف الحرام فحسب، بل تجاوز ذلك إلى التنبيه على ما ينبغي وصله وتحديد الموضع الذي يحسن أن ينتهي إليه القارئ في وقفه، ومن ذلك قوله: «لا تقف على ﴿رَجِيماً﴾ [النساء: 23] وتبتدئ ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ [24]، ينبغي بوصل قراءته إلى ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾، فبين امتداد الوصل والموضع الذي يكون الوقف عنده.

5/ الإحالة في المواضع كثيرة التكرار على نظائرها، فما كثر دوره في القرآن الكريم وتعدّر استقصاء مواضعه، فإنه يكفي بالتنبيه عليه في مواضع معدودة، ثم يحيل على نظائرها حيث تكررت، دون استيعابها موضعاً موضعاً، نحو تنبيهه منع الوقف على ﴿كَانَ﴾ والابتداء بـ ﴿عَلَيْهَا حَكِيمًا﴾ [النساء: 11]، وما جاء بعده من نحو: ﴿غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [23] وما شابهه.

6/ أكثر الوقوف المذكورة ضمن هذا القسم والتي سمّاها المؤلف بـ «الوقوف الحرام» تندرج تحت ما اصطلح عليه علماء الوقف والابتداء بـ «الوقف القبيح» وما يقاربه من أنواع الوقف الممنوع؛ لكون الوقف عليه لا يُفيد معنى تاماً، أو يوهم معنى غير مُراد، أو يُفضي إلى معنى فاسد، ولا يخفى بأن ما كان من هذا الباب لا حدّ له؛ إذ لا تتحصر مواضعه ولا يمكن استقصاؤه؛ لتعلقه بالمعنى والتركييب والسياق، ولذلك لم يُعَنَّ العلماء بحصر مواضعه كعنايتهم بمواضع الوقف التام والكافي والحسن؛ لما بين هذه الأقسام من تفاوت في المراتب، وتنوع أنظار العلماء واصطلاحاتهم في الحكم عليها وتصنيفها.

7/ بلغ عدد السور التي تعرّض لها المؤلف في هذا القسم سبعاً وأربعين سورة من أصل مائة وأربع عشرة سورة من سور القرآن الكريم، وقد سار في عرضها وفق ترتيبها في المصحف على النحو الآتي: (الفتحة، البقرة، آل عمران، النساء، المائدة، الأنعام، الأعراف، التوبة، يونس، هود، يوسف، الرعد، إبراهيم، الحجر، النحل، الإسراء، الكهف، مريم، الأنبياء، الشعراء، النمل، القصص، الصافات، ص، الزمر، غافر، فصلت، الشورى،

الزخرف، الفتح، ق، الذاريات، الطور، القمر، الجمعة، القلم، القيامة، النازعات، الانفطار، الأعلى، الضحى، التين، العاديات، العصر، الماعون، الكافرون، الإخلاص).

في حين بلغت السور التي لم يتعرض لها سبغاً وستين سورة، لم يذكر فيها موضعاً من مواضع الوقف، كما تفاوتت عنايته بالسور التي تناولها تفاوتاً ظاهراً؛ فكان بين مُقَلِّ ومُكثِّر في ذكر مسائل الوقف ومواضعه في كُلِّ منها.

8/ تفاوت عدد المواضع والمسائل التي ذكرها المؤلف من سورة إلى أخرى؛ فذكر في سورة الفاتحة موضعين، وفي سورة البقرة ستة مواضع، وقد يقتصر في بعض السور على موضع واحد، كما في سور: يوسف، والإسراء، والشعراء، وغيرها، في حين كانت سورتنا المائدة والأنعام أكثر السور من حيث عدد المواضع بواقع تسعة مواضع في كُلِّ منها.

9/ سار المؤلف على تسمية السور بمسمياتها التي عنونت بها في أكثر المصاحف وأشهرها، وما سار عليه جمهور العلماء والمفسرين، عدا ثلاث سور سماها بمسميات غير مشهورة وبغير التي عنونت بها في المصاحف، وهي على النحو الآتي:

- **سور الإسراء.** سماها بسورة «أسرى»، وهذه السورة لها اسم توقيفي واحد واسمان اجتهاديان، أما الاسم التوقيفي فتسميتها بسورة «الإسراء»، وقد اشتهرت به، وكُتبت في المصاحف منذ تدوين أسماء السور في أوائلها، ووجه تسميتها بذلك أنها افتتحت بذكر قصة إسرائ النبي -صلى الله عليه وسلم- من مكة إلى القدس. وأما الاسمان الاجتهاديان، فالأول تسميتها بسورة «بني إسرائيل»، وقد دُون هذا الاسم في كثير من المصاحف، وثبتت تسميتها بذلك في كلام بعض الصحابة -رضي الله عنهم-، ووجه تسميتها بذلك أن ذكر فيها من أحوال بني إسرائيل ما لم يُذكر في غيرها⁽¹⁾.

وأما الاسم الآخر فتسميتها بسورة «سبحان»، وبذلك عنون بها بعض المفسرين، كابن عطية، وأوردها بعضهم في تفاسيرهم كالألوسي، وذكرها آخرون ضمن أسماء السورة كاليوطي، وهو اسم اجتهادي مستنبط مما تضمنته السورة؛ لافتتاحها بهذه الكلمة⁽²⁾.

ولم أقف على من سماها بسورة «أسرى»، سوى الخطيب في كتابه «التفسير القرآني للقرآن» ناقلاً عن البيضاوي، وكذلك نقلها محقق «لطائف الإشارات» عن البيضاوي أيضاً، ولم أقف على التسمية المذكورة في تفسير البيضاوي، وهذه التسمية مأخوذة من فعل الإسرائ كما في اللفظ دون تغيير «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى»⁽³⁾.

- **سورة الشورى.** سماها بسورة «شورى»، وهذه السورة لها اسم توقيفي واحد، وهو: «الشورى» بالألف واللام، وهو الاسم الذي اشتهرت به، وبذلك سُميت في كثير من المصاحف والتفاسير، ويصح تسميتها أيضاً بدون (ال) التعريف «سورة شورى»، كما حكاه القرآن، وكذلك سماها السيوطي وإسماعيل حقي⁽⁴⁾، قال ابن عثيمين -رحمه الله-: «ويُقال: سورة شورى وهي تقال بهذا وهذا، أمّا الشورى فـ (أل) فيها للبيان، وأمّا «شورى» فهي مأخوذة من قوله: «وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ» [الشورى: 38]، وليس فيها (أل)، فهذه السورة تُسمّى سورة شورى وسورة الشورى»⁽⁵⁾.

- **سورة القلم.** وهذه السورة لها اسم توقيفي واحد، واسمان اجتهاديان، أما الاسم التوقيفي فتسميتها بسورة «القلم»؛ حيث بدأت السور بالقسم بالقلم تعظيماً له، وأما الاسمان الاجتهاديان، فالأول: تسميتها بسورة «ن»، وكذلك سماها المصنف، وقد عنونت في بعض المصاحف كذلك، وكذلك عنون بها بعض المفسرين كالطبري والزمخشري والبيضاوي وغيرهم⁽⁶⁾؛ ووجه ذلك تسميتها بالحرف المفرد الذي افتتحت به كسورتي «ص» و «ق».

(1) انظر: أسماء سور القرآن وفضائلها لمنيرة الدوسري (ص: 244).

(2) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية (493/3)، وروح المعاني للألوسي (3/8)، والإتقان للسيوطي (193/1).

(3) انظر: لطائف الإشارات للفيثري (333/2)، والتفسير القرآني للقرآن للخطيب: (405/8)، وأسماء سور القرآن وفضائلها لمنيرة الدوسري (ص: 244).

(4) انظر: مفحمت القرآن للسيوطي (ص: 96)، وروح البيان لإسماعيل حقي (194/4).

(5) تفسير ابن عثيمين (ص: 9).

(6) انظر: جامع البيان للطبري (140/23)، والكشاف للزمخشري (584/4)، وأنوار التنزيل للبيضاوي (233/5).

وأما الاسم الآخر فتسميتها بسورة «ن والقلم» كما جاءت في كلام ابن عباس -رضي الله عنه-، وعنون لها القرطبي وترجم لها البخاري في صحيحه⁽¹⁾.

10/ اشتملت مسائل هذا القسم على جملة من الفوائد والفوائد التي تميز بها المؤلف، حيث لم يقتصر فيها على مجرد بيان مواضع منع الوقف؛ فمن ذلك تنبيهه إلى إخفاء الصوت عند قراءة نحو قوله تعالى: «وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا»، وتعميمه ذلك على كل ما ورد في القرآن الكريم من المُفْتَرَيَاتِ على الله تعالى، وهي من الكليات والقواعد اللافتة التي تميز بها كتابه.

11/ لم تقتصر مواضع هذا القسم على الوقف الحرام أو الممنوع على مرتبة واحدة، بل تضمنت مراتب متفاوتة في حكم الوقف وأولويته؛ فمن ذلك تنبيهه في آخر سورة الفتح إلى أنه إذا وقف القارئ على «التَّوْرَةِ» فلا يقف على «الْإِنْجِيلِ»، مع تصريحه بأن الوقف على «الْإِنْجِيلِ» أولى من الوقف على «التَّوْرَةِ»، وهو ما يدل على مراعاته التفاضل بين مواضع الوقف، وعدم جريانها جميعاً على مرتبة واحدة. ويظهر ذلك أيضاً في منعه الوقف على بعض رؤوس الآي إذا اشتد تعلقها بما بعدها من جهة اللفظ أو المعنى، نحو منعه الوقف على «أَسْفَلَ سُلَيْمِينَ» [التين: 5] والبدء بـ «إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا» [6].

12/ الأصل في ترتيبه للأمثلة أن يوردها بحسب تسلسل الآيات داخل السورة الواحدة، إلا أنه خالف هذا الترتيب في مواضع قليلة⁽²⁾.

13/ اعتنى المؤلف بذكر مواضع من الوقف والابتداء التي تأثرت بتنوع القراءات القرآنية، إلا أنه لم يبين أثر اختلاف القراءات في حكم الوقف والابتداء وما يترتب عليه، وبالنظر في تلك المواضع يظهر أن منع الوقف في بعضها إنما يكون على قراءة دون أخرى⁽³⁾.

14/ الأصل عند المؤلف أنه إذا ذكر النهي عن الوقف على موضع ما، أتبعه ببيان موضع الابتداء بعده، إلا أنه خالف ذلك في مواضع يسيرة، فاكتمى بذكر النهي عن الوقف دون التصريح بموضع الابتداء؛ لوضوحه من السياق، ومن ذلك قوله تعالى في سورة القصص: «يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا»، إذ منع الوقف على «يَا هَامَانَ» وعلى «الطَّيْنِ»، ولم يذكر موضع الابتداء بعده.

15/ ربما نهى عن الوقف على موضعين متتاليين، ثم بين الابتداء المتعلق بأحدهما دون الآخر، ومن ذلك ما ذكره في سورة "الزمر"، إذ نهى عن الوقف على «مَنْ قَبْلُ» وعلى «وَجَعَلَ»، ثم ذكر منع الابتداء بقوله: «لِلَّهِ أُنَادِلُ».

مصطلحاته:

استعمل المؤلف في رسالته جملة من المصطلحات المتعلقة بالوقف والابتداء، جاء بعضها موافقاً للمشهور في اصطلاح أهل هذا الفن، وبعضها بدلالة خاصة أو أوسع من الاصطلاح المستقر عند القراء، ومن أبرزها ما يأتي:

1/ **المقطع والمبدأ:** استعمل المؤلف رسالته بذكر «المقاطع والمبادئ»، وعبر بهما عن الوقف والابتداء؛ فالمقطع عنده موضع الوقف، والمبدأ موضع الابتداء. وهذا الاستعمال معروف عند بعض المتقدمين⁽⁴⁾، ومن ذلك صنيع أبي العلاء الهمداني العطار (ت 569هـ)، إذ سمى كتابه: الهادي في معرفة المقاطع والمبادي.

2/ **الدرج والإدراج:** استعمل المؤلف هذين المصطلحين للدلالة على الوصل وعدم الوقف، ومن ذلك قوله: «ولم يُدرج»، فالدرج والإدراج عنده في مقابل الوقف⁽⁵⁾.

3/ **الوقف والقطع:** يظهر من استعمال المؤلف أنه لا يفرق بينهما في هذه الرسالة، بل يستعملهما بمعنى واحد؛ فقد عبر في سياق واحد بقوله: «لا يجوز قطع»، وبقوله: «لا تقف»، مما يدل على إرادته بهما مطلق الوقف، دون مراعاة التفريق الاصطلاحي بين الوقف والقطع عند القراء⁽⁶⁾.

(1) انظر: صحيح البخاري (455/6)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (222/18)، وأسماء سور القرآن وفضائلها لمنيرة الدوسري (ص: 473).

(2) انظر: سورتي الأعراف والتوبة من هذه الرسالة.

(3) انظر: سورتي مريم [34] والنمل [82] من هذه الرسالة.

(4) انظر: المبسوط في القراءات العشر لابن مهران (ص: 111)، والكامل في القراءات الخمسين للهدلي (ص: 131).

(5) انظر: معاني القراءات للأزهري (193/2).

(6) انظر: هداية القاري لعبد الفتاح المرصفي (407/1).

4/ **الإشمام:** أطلق المؤلف مصطلح «الإشمام» وأراد به الإشارة إلى شيء من الحركة عند الوقف، وهو ما يُعبّر عنه في اصطلاح القراء بـ«الرّؤم أو الاختلاس»، وقد استعمله المؤلف في الحركات الثلاث: الفتحة والكسرة والضمة، وهو استعمال له وجهٌ من جهة اللغة واصطلاح النحاة⁽¹⁾؛ وإليه أشار الشاطبي بقوله: «وعند إمام النحو في الكل أعمالاً»⁽²⁾. أما في اصطلاح القراء، فالرّؤم لا يكون في الفتحة، كما أن الإشمام عندهم مُغاير للرّؤم في حقيقته وكيفية؛ ومن ثم فمصطلح «الإشمام» عند المؤلف ليس على معناه الاصطلاحي المشهور عند القراء⁽³⁾.

منهجه في الوقف على رؤوس الآي.

لم يصرّح المؤلف بمنهجه في الوقف على رؤوس الآي، ولم يذكر قاعدة عامة تبيّن موقفه منها، ولكن من خلال استقراء مواضع الوقف في رسالته يتضح أنه لا يُجوّز الوقف على رأس الآية إذا تعلقت بما بعدها لفظاً أو معنى؛ فقد منع الوقف على عددٍ من رؤوس الآي، من ذلك الوقف على قوله تعالى: ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [التين: 5] والابتداء بـ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [التين: 6]، والوقف على ﴿جَمْعًا﴾ [العاديات: 5] والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: 6]، كما منع الوقف على ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: 4] والابتداء بـ﴿الَّذِينَ هُمْ﴾ [الماعون: 5]، فجعل رؤوس الآي وغيرها في حكم واحد من جهة تعلّقها بما بعدها⁽⁴⁾.

أمثلة ذكرها ولم يُقعد لها.

الغالب على الأمثلة والمواضع التي أوردها المؤلف في قسم «الوقوف الحرام» أنها تندرج تحت القواعد التي سبق أن قررها في القسم الأول من الرسالة، فجاءت تلك المواضع تطبيقاً لما أصله من قواعد. إلا أنه عند استقراء هذه الأمثلة وتحققها يظهر أن ثمة مواضع ذكرها المؤلف ومنع الوقف عليها، دون أن يسبق لها أصلٌ صريح أو قاعدةٌ محددة تندرج تحتها فيما قرره في القسم الأول، ومن ذلك:

1/ **فصل القول عن مقوله أو الحكاية عن المحكي.** منع المؤلف الوقف على فعل القول دون مقوله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: 181]، حيث منع الوقف على ﴿قَالُوا﴾؛ لما فيه من فصل القول عن مقوله، ولم يسبق أن أفرد لهذه الصورة قاعدةً أو أصلاً ضمن قواعده في القسم الأول.

2/ **فصل أداة النفي عما دخلت عليه.** مثل المؤلف لمنع الوقف على أداة النفي دون ما تعلقت به؛ لما قد يترتب على ذلك من إيهام خلاف المعنى المراد أو إفساده، ومن ذلك منعه الوقف على ﴿وَلَا﴾ والابتداء بقوله: ﴿تُكَذِّبُ بَيِّنَاتٍ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: 27]، ومنعه الوقف على ﴿قُلْ لَا﴾ والابتداء بقوله: ﴿أَقُولُ لَكُمْ﴾ [الأنعام: 50]، ولم يُفرد لهذه الصورة قاعدةً صريحة ضمن قواعده المتقدمة في القسم الأول.

3/ **فصل أداة الاستفهام عما دخلت عليه.** فقد مثل المؤلف لمنع الوقف على أداة الاستفهام دون ما تعلقت به، ومن ذلك منعه الوقف على قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ﴾ والابتداء بقوله: ﴿يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: 50]؛ لما في ذلك من فصل أداة الاستفهام عن الجملة التي دخلت عليها.

المطلب الرابع: وصف النسخة الخطية ونماذج منها.

أولاً: وصف النسخة الخطية.

النسخة محفوظة ضمن مجموع برقم (67) بمكتبة فاتح بتركيا، ويشتمل المجموع على عدة رسائل في القراءات، ووصف الرسالة على النحو الآتي:

- تبدأ الرسالة من لوحة [21/أ] وتنتهي في لوحة [23/أ].
- في غلاف المجموع فهرس بعناوين الرسائل، وعنوان هذه الرسالة: رسالة في بيان المقاطع والمبادئ والمواقف.

- متوسط عدد الأسطر في الصفحة الواحدة (29 سطراً)، ومتوسط عدد الكلمات للسطر الواحد (16 كلمة).

- الخط مكتوب بالحبر الأسود، وكتبت أسماء السور وفوق كل موقف (لا تقف) خط بالحبر الأحمر.

(1) انظر: المحيط في اللغة للصاحب بن عباد (271/7).

(2) انظر: إبراز المعاني لأبي شامة (ص: 268).

(3) انظر: القواعد والإشارات في أصول القراءات لابن أبي الرضا الحموي (ص: 51).

(4) والأمر في هذا واسع، فمن وصل فله في ذلك سلف من العلماء القائلين بهذا القول، ولهم حججهم وأدلتهم، ومن وقف فله في ذلك سلف أيضاً، انظر: المحرر في علوم القرآن لمساعد الطيار (ص: 266).



ISSN online: 2791-2272

ISSN print: 2791-2264

مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology

www.ejhas.com

editor@ejhas.com

Volume (15) December 2024

العدد (15) ديسمبر 2024

- وُضعت نقطة حمراء للفصل بين بعض الجُمْل.
- الناسخ: أبو البقاء الشهير بسوخه جلبي.
- تاريخ النسخ: 10/ محرم سنة 1076 هجري.

ثانياً: ملاحظات النسخة الخطية.

1. اختصر الناسخ لفظ «تعالى» إلى «تعل» وذلك في خمسة عشر موضعاً، وقد أثبتُّ اللفظ كاملاً؛ لأن ما في الأصل اختصارٌ إملائي.
2. كتب الناسخ كلمتي «أخواتها» و«أخواته» بحذف همزة القطع، وهو مما جرى عليه عمل بعض النُسخ في الرسم، وقد أثبتُّ الهمزة وفق قواعد الإملاء الحديثة، وأُشرْتُ إلى ذلك في موضعيه.
3. ظهرت في النسخة الخطية أخطاء في ستة مواضع من الآيات القرآنية، تتمثل في سقط بعض الكلمات، أو تصحيف بعض الحروف، وقد أثبتُّ الصواب في المتن، وأُشرْتُ إلى الخطأ في الحاشية.
4. مما يُحسب للناسخ التزامه في رسم الألفاظ القرآنية بالرسم العثماني، وقد ظهر ذلك في مواضع متعددة، منها: المقطوع والموصول، وحذف ياءات الزوائد، والتاءات، نحو: (ألا تشرکوا)، و(أن لا ملجأ)، و(أشركتمون من قبل)، و(بدلوا نعمت الله كفرًا). فيما خالف الرسم عند اتصال «ياء» النداء باسم العلم، نحو: (يا نوح قد جادلتنا)، و(يا شعيب).

ثالثاً: نماذج من النسخة الخطية.



الورقة الأولى من النسخة الخطية



الورقة الأخيرة من النسخة الخطية



الفصل الثاني: النص المحقق، ويتضمن تحقيق نص المخطوط كاملاً

من إملاء الشيخ الفقيه قطب الدين الرواندي -طاب ثراه وجعل الجنة مأواه-
اعلم من أراد مقاطع القرآن المجيد من مبادئه، فلا بد له علم التفسير [وإتيان]⁽¹⁾ العربية من النحو⁽²⁾.
وجملة القول في ذلك أنه لا يجوز قطع تسعة عشر شيئاً مما يتعلق بها: لا يقطع الصفة من الموصوف⁽³⁾، ولا
البديل من المبدل⁽⁴⁾، ولا التأكيد من المؤكد، ولا عطف البيان من الاسم المُجمل قبله، ولا المعطوف من
المعطوف عليه⁽⁵⁾.
ولا تقف على الموصول دون الصلة، ولا على الفعل دون فاعله⁽⁶⁾، ولا على الفاعل دون المفعول إذا كان⁽⁷⁾،
ولا على ذي الحال دون الحال⁽⁸⁾، ولا على الشرط دون الجزاء⁽⁹⁾، ولا على (لَوْلَا) دون القسم جوابه⁽¹⁰⁾، ولا
يجوز قطع القول من القول⁽¹¹⁾.

ولا تقف على المميز دون جوابه⁽¹²⁾، ولا على المستثنى منه دون المستثنى⁽¹³⁾، ولا على المبتدأ من دون
الخبر⁽¹⁴⁾، ولا على (كان) ...⁽¹⁵⁾ ولا على (ظننت) وأخواتها⁽¹⁾ من دون ما يتعلق بهن⁽²⁾.

- (1) في النسخة الخطية: [وإتيان]، والصواب ما أثبتته؛ مصدر الفعل: أتى، ويكون بمعنى الإحاطة بالشئ والإلمام به.
انظر: لسان العرب (14/13).
(2) ونحو ذلك قال الأشموني، انظر: منار الهدى (ص: 10).
(3) انظر: الدر النضيد للخابوري (ص: 219).
(4) لعل التعبير الأصح والأشهر أن يقال ولا البديل من المبدل منه، انظر: الدر النضيد للخابوري (ص: 220)، ومنار
الهدى للأشموني (ص: 46).
(5) وهو الوقف على المنسوق دون ما نسقته عليه، انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 79)، والدر
النضيد للخابوري (ص: 220).
(6) عرّ عنه ابن الأنباري بقوله: "ولا على الرفع دون المرفوع" إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 75)،
وبنحو ذلك قال الأشموني، انظر: منار الهدى (ص: 46).
(7) كذا في النسخة الخطية، ولعل في الكلام سقط. وقد قال ابن الأنباري: "ولا على الناصب دون المنصوب" إيضاح
الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 75).
(8) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 75).
(9) قال الخابوري: "ولا على الشرط دون الجواب، وإن كان الجواب محذوفاً جاز الوقف". الدر النضيد (ص: 220).
(10) يظهر أن في العبارة سبق نظر من الناسخ تقديرها: [ولا على اسم (لولا) ولا على القسم دون جوابها]؛ لأنه مثل
لاحقاً بمنع الوقف على (ثبنتك) من قوله تعالى: (ولولا أن ثبنتك لقد كدت)، وهو شاهد على منع الوقف على اسم (لولا)
دون جوابها. وأما القسم فقد أورد بعده مثال: (إذا الشمس كورت)، لكنه عرّ عنه بالقسم (والشمس وكورت) ولعله وهم؛
لأن الآية من باب الشرط لا القسم. ويحتمل أنه أراد القسم، وهو ما جرى عليه علماء الوقف من ذكر منع الوقف على القسم
دون جوابه، كما قال ابن الأنباري: "ولا يتم الوقف على الأيمان دون جواباتها" ومثّل بقوله تعالى: (والليل إذا يغشى) قال:
"لا يتم الكلام دون قوله: (إن سعيكم لشتى) لأنه هو الجواب". وهو الأقرب، والله أعلم. انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن
الأنباري (ص: 76، 86)، والدر النضيد للخابوري (ص: 220).
(11) أي: لا يفصل بين أجزاء القول الواحد، بل يوصل بعضها ببعض.
(12) الصحيح أن يقال ولا تقف على المميز دون مميزه، وهذا الذي يستقيم مع المثال المذكور بحسب ترتيب الأمثلة في
المثال الرابع عشر؛ حيث إن (نفساً): تمييز وليس جواباً، وقد عرّ عنه ابن الأنباري بقوله: "ولا على المفسر عنه دون
التفسير" فالتفسير: التمييز، والمفسر عنه: المميز، انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 75، 82)، ومنار
الهدى للأشموني (ص: 46).
(13) انظر: الدر النضيد للخابوري (ص: 219).
(14) انظر: الدر النضيد للخابوري (ص: 219).
(15) يبدو أن هناك سقط تقديره منع الوقف على (إن) وأخواتها دون ما يتعلق بهن، فكما منع الوقف على (كان) و(ظن)
وأخواتها، فكذلك يذكر العلماء معها منع الوقف على (إن)، وأيضاً في ترتيب سياق الأمثلة للقواعد المذكورة ذكر ضمنها



مثال الأول: لا يجوز أن تقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: 1] ثم تبتدئ بـ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [1]؛ لأنه صفة تتبعه⁽³⁾.
والثاني: لا تقف على ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: 7]؛ لأنه بدلاً من ﴿الَّذِينَ﴾⁽⁴⁾ [الفاتحة: 7].
والثالث: لا تقف على ﴿فَسَجَدَ الْمَلَكُتُ﴾ [الحجر: 30] لأن ﴿كُلُّهُمْ﴾ تأكيد⁽⁵⁾.
والرابع: لا تقف على ﴿وَأَوْجَى إِلَيَّ﴾⁽⁶⁾ [الأنعام: 19] وتبتدئ ﴿هَذَا الْقُرْءَانُ﴾ لأن ...⁽⁷⁾ عطف بيان لـ ﴿وَأَوْجَى إِلَيَّ﴾⁽⁸⁾.
والخامس: لا تقف على قوله تعالى⁽⁹⁾: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [إبراهيم: 32] ثم تبتدئ ﴿وَأَنْزَلَ﴾ لأنه معطوف على ﴿خَلَقَ﴾⁽¹⁰⁾.
والسادس: لا تقف على قوله تعالى ﴿صِرْطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7]؛ لأن ﴿أَنْعَمْتَ﴾ أصله⁽¹¹⁾.
والسابع: لا تقف على ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: 13] وتبتدئ ﴿النَّاسُ﴾ لأنه فاعله⁽¹²⁾.
والثامن: لا تقف على قوله تعالى ﴿ضَرَبَ اللَّهُ﴾ [إبراهيم: 24] ثم تبتدئ ﴿مِثْلًا﴾ لأنه مفعوله⁽¹³⁾.
والتاسع: لا تقف على قوله تعالى ﴿هُوَ الْحَقُّ﴾ [فاطر: 31] ثم تبتدئ ﴿مُصَدِّقًا﴾ لأنه حال لـ ﴿الْحَقُّ﴾⁽¹⁴⁾.
والعاشر: لا تقف على ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ﴾⁽¹⁵⁾ [الشورى: 24] ثم تبتدئ ﴿يَخْتِمُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ لأنه جزاء الشرط المقدم⁽¹⁶⁾.
والحادي عشر: لا تقف على قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تَبْتَئَكَ﴾ [الإسراء: 74] وتبتدئ: ﴿لَقَدْ كِدْتَ﴾ لأنه جواب ﴿وَلَوْلَا﴾⁽¹⁷⁾.
والثاني عشر: لا تقف على قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾⁽¹⁸⁾ [التكوير: 1] من دون ﴿عِلِمْتُ نَفْسٍ مَا أَحْضَرْتَ﴾ [14]؛ لأنه جواب، والعامل فيه⁽¹⁾.

مثال منع الوقف على شبهه في المثال السابع عشر. وانظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 75)، ومنار الهدى للأشموني (ص: 47).
(1) في الأصل: [وخوايتها]، وأثبتت الهمزة وفق قواعد الرسم الإملائي الحديث.
(2) لعل المقصود هو النهي عن الوقف على (كان) و(ظن) وأخواتها دون الاسم، وعلى الاسم دون الخبر. انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 75).
(3) انظر: الإعراب المحيط لأبي حيان (3/1).
(4) المقصود النهي عن الوقف على ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ لأن ﴿غَيْرِ﴾ بدل من ﴿الَّذِينَ﴾، انظر: منار الهدى للأشموني (ص: 73)، والمجتبي من مشكل إعراب القرآن لأحمد الخراط (5/1).
(5) انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني (72/4).
(6) في النسخة الخطية بلا واو.
(7) بياض في النسخة الخطية، تقديره: هاء الضمير (لأنه).
(8) ﴿هَذَا الْقُرْءَانُ﴾ لا يمكن أن يكون عطف بيان لـ ﴿وَأَوْجَى إِلَيَّ﴾، ولكن يمكن أن يكون ﴿الْقُرْءَانُ﴾ بدل أو عطف بيان لاسم الإشارة (هذا)، وهو نائب فاعل للفعل ﴿وَأَوْجَى﴾، انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (486/1)، وإعراب القرآن لمجموعة مؤلفين (583/1).
(9) في النسخة الخطية: [تَع]، وهو اختصار لـ (تعالى).
(10) انظر: إعراب القرآن للدعاس (133/2).
(11) كذا في النسخة الخطية، ولعل المراد [صلته]، وقد قال المؤلف في تقريره لقواعد الوقف المنهي عنه: ولا تقف على الموصول دون الصلة، وعليه فالوقف الممنوع هو الوقف على ﴿صِرْطُ الَّذِينَ﴾، والبداء بـ ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾. انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (133/1)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري (9/1).
(12) انظر: إعراب القرآن للدعاس (12/1).
(13) انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمذاني (28/4).
(14) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (1057/2).
(15) جاء في النسخة الخطية (فإن الله)، والصواب ما أثبتته.
(16) فلا يفصل بين الشرط وبين جزائه أو جوابه، انظر: إعراب القرآن للنحاس (55/4).
(17) انظر: إعراب القرآن للدعاس (199/2).
(18) جاء في النسخة الخطية (والشمس كورت)، والصواب ما أثبتته.



والثالث عشر: لا تقف على قوله تعالى ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: 30] دون قوله ﴿هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [مريم: 36]؛ لأن ذلك جوابه، وجميع ما بينهما من قوله تعالى (2).

والرابع عشر: لا تقف على قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ﴾ [النساء: 4]، ثم تبتدئ ﴿نَفْسًا﴾؛ لأنه تمييز (3).
والخامس عشر: لا تقف على قوله تعالى ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [التين: 5] ثم تبتدئ ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [التين: 6] استثناء (4).

والسادس عشر: لا تقف على قوله تعالى ﴿وَكَانَ﴾ [النساء: 96] وتبتدئ ﴿اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾؛ لأن أحدهما اسم (كان)، والآخر خبر، وكذلك في أخواته (5) وجميع ما شابهه (6).

والسابع عشر: لا تقف على ﴿إِنَّ﴾ [الأنعام: 95] وتبتدئ ﴿اللَّهُ فَالِقُ الْخَبِّ وَالنَّوَى﴾ لأن العامل لا ينقطع عن المعمول (7).

والثامن عشر: لا تقف على قوله تعالى ﴿وُظُنُّوا﴾ [التوبة: 118] وتبتدئ ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾، وكذلك في أخواتها (8)، وذلك في الأمثلة المذكورة وما شابهها في سائر القرآن المجيد.

فمن يرجع إلى هذه الجملة اغتنى عن الحاجة إلى ما سواها إن شاء الله تعالى، وأعوذ بالله من الخطأ والنسيان. أيضاً فائدة في الوقف، على سبعة أوجه:

أحدها: وقف النفس الذي على الهاءات في أواخر الكلمة مثل ﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: 1]، و ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: 1] وأشباهها (9).

الثاني: وقف الإضافة، بإثبات الباء (10) وبإشمام الكسر، مثل ﴿نَكِيرٌ﴾ [الحج: 44] و﴿نَذِيرٌ﴾ [الملك: 17] و﴿مَتَابٌ﴾ [الرعد: 30] و﴿عَذَابٌ﴾ [ص: 8] وشبهه (11).

الثالث: وقف الأصمّ مشدداً بإشمام الإعراب، مثل: ﴿أَيُّنَ الْمَفْرُ﴾ [القيامة: 10]، و﴿مَنْ طَرَفٍ خَفِي﴾ [الشورى: 45]، و﴿أَبَى لَهَبٍ وَتَبَى﴾ (1) [المسد: 1].

(1) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (968/2).

(2) انظر: منار الهدى للأشموني (ص: 478).

(3) في المثال المذكور سقط في الآية، والتقدير منع الوقف على: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ﴾، ثم تبتدئ: ﴿نَفْسًا﴾ لأنه تمييز. انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 83).

(4) انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني (425/6)، ومنار الهدى للأشموني ص: (161).

(5) في الأصل: [خواتمه]، وأثبتت الهزمة وفق قواعد الرسم الإملائي الحديث.

(6) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 75).

(7) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 75)، وإعراب القرآن للدعاس (322/1).

(8) انظر: منار الهدى للأشموني (ص: 47).

(9) والمقصود بها الوقف على تاء التانيث بالهاء في الأسماء المفردة التي كانت تاءً في الوصل، وتسمى هاء التانيث، وربما سمّاه بوقف النفس؛ لأجل ظهور الهاء عند انقطاع الصوت والنفس بالوقف، والوقف أصله قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة، وهذه الهاء لا تُرام ولا تُشَمُّ لكونها ساكنة عند الوقف، انظر: التيسير للداني (ص: 248)، والمرشد للغزال (ص: 135).

(10) ذكر المؤلف أربع كلمات، كلمتين مختومتين بالراء، وهما: (نكير) و(نذير)، وأخرين مختومتين بالياء، وهما: (متاب) و(عذاب)، وقال: "بإثبات الباء"، والذي يجمع هذه الكلمات جميعاً أنها من باب ياءات الزوائد، والخلاف فيها إنما يدور بين حذف الياء وإثباتها. ولذلك لا يُستبعد أن يكون في النسخة الخطية تصحيف وأن الصواب [بإثبات الياء]؛ لما تقدم ذكره ولقرب توافقه مع مسمى هذا النوع "وقف الإضافة"، والله أعلم.

(11) قال المؤلف: "وبإشمام الكسر"، والظاهر أنه أطلق الإشمام وأراد به الرّوم؛ لأن الإشمام على اصطلاح القراء مختص بالضمّة، وأما الكسرة فإنها تُرام ولا تُشَمُّ، ولكنه ربما أراد به مطلق الإشارة إلى الحركة عند الوقف؛ طلباً للبيان وحتى لا تذهب الحركة بأسرها، وهذا الاستعمال كان شائعاً لدى بعض المتقدمين كالأهوازي مثلاً، انظر: الوجيز (ص: 117)، والتمهيد لابن الجزري (ص: 58).

الرابع: وقف الإرشاد، وعلى التنوين على حرف العلة وعلى ألف العافية: ﴿وَأَطْمَأْنُونُوا بِهَا﴾ [يونس: 7]، و﴿وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ۖ﴾ [يونس: 13]، و﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: 11]، و﴿أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [البقرة: 282]، و﴿فَتَرَضَى﴾ [الضحى: 5]، و﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾⁽²⁾ [الشمس: 5]، و﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾⁽³⁾ [آل عمران: 113].

الخامس: وقف القصر والاختلاس، مثل: ﴿اللَّهُ الْكَئْمَدُ﴾ [الإخلاص: 2] و﴿كُفُّوا أَعْدُ﴾ [الإخلاص: 4]، و﴿وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾⁽⁴⁾ [القمر: 1].

والسادس: وقف المد والإشباع، وهو أن يكون ما قبل الوقف واوًا قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، أو ألفًا قبلها فتحة مثل: ﴿تَقْلُحُونَ﴾ [البقرة: 189]، و﴿الْيَمُ﴾ [البقرة: 10]، و﴿مَنَابٍ﴾⁽⁵⁾ [الرعد: 29].

السابع: وقف الهمزة، وهو أن يكون الوقف همزًا متحركًا، فإن كان منونًا مقصورًا أنقضه بإشمام الحركة والتنوين، مثل: ﴿مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [يوسف: 38] ﴿لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾⁽⁶⁾ [غافر: 16] و﴿مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [إبراهيم: 21]، وإن كان ممدودًا منونًا يقف بإشمام الإعراب مثل: ﴿مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: 40]، ﴿وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾ [التوبة: 93]، ﴿مِنْ دُونِ أَوْلِيَاءٍ﴾ [الأعراف: 3]، و﴿تَمْشِي عَلَى أَسْتَحْيَاءٍ﴾⁽⁷⁾ [القصص: 25]، و﴿عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾⁽⁸⁾ [يوسف: 51]، والله أعلم بالصواب.

(1) لعل المراد بوقف الأصم: ما أشار إليه علماء التجويد من الوقف على الحرف المشدّد بالتمكين حتى يظهر في السمع التشديد، وفيه الوقف بالإشارة -سواء بالزوم للمرفوع والمجرور أم بالإشمام للمرفوع- للدلالة على الحركة في الوصل طلبًا للبيان، ويستعمل في الحركات الثلاث، ولكن جرت عادة القراء ألا يروموا المنصوب ولا المفتوح. انظر: التحديد للداني (ص: 171). وفيه أيضًا الوقف على الحرف المشدّد مع تمكين التشديد وإظهاره في الأداء حتى يُسمع، وهو ما عبّر عنه بعض المتأخرين بالنبر، وهو الضغط على الحرف عند النطق به لإبراز التشديد وإسماع السامع تمام الحرف، وقد أشار المتقدمون إلى ضرورة تمكين التشديد عند الوقف على المشدّد؛ لصعوبة الوقف عليه. انظر: الرعاية لمكي (ص: 259)، والتمهيد لابن الجزري (ص: 207)، وفتح رب البرية لصفوت سالم (ص: 123).

(2) سقطت (وما) في النسخة الخطية.

(3) لعل المراد ببيان كيفية الوقف على أواخر الكلمات بحسب أنواعها؛ إذ أورد المؤلف بعده جملة من صور الوقف المختلفة، فذكر الوقف على التنوين، والوقف على حرف العلة، والوقف على "ألف العافية". فالوقف على التنوين يكون بحذف التنوين عند الوقف، ويُعوض عنه بالألف في المنصوب، نحو: ﴿عَلِيمًا﴾، ولا يُعوض عنه في المضموم والمجرور. وأما الوقف على حرف العلة فيكون بإثبات حرف المد واللين والوقف عليه بالسكون، نحو: ﴿فَتَرَضَى﴾ و﴿بَنَاهَا﴾. وأما "ألف العافية" فلم أقف على هذه التسمية في مصادر القراءات وعلومها، ويحتمل أنه أراد الألف التي يُوقف عليها في نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾، أي الألف الثابتة وفقًا بعد حذف التنوين؛ ذلك أن القارئ إذا وقف على الهمزة المتطرفة المنونة بالفتحة يُبدل من التنوين ألفًا فتظهر الهمزة غير متطرفة لأن بعدها ألف، والله أعلم.

(4) لعل المراد بوقف "القصر والاختلاس" الوقف على الكلمات التي لا يسبق آخرها حرف مد، فيكون الوقف عليها بالقصر دون إطالة، حتى لا ينشأ عن ذلك حرف مدّ، فينبغي للقارئ أن يتحرز عند الوقف عليها، ويؤيد هذا الاحتمال مقابلة المؤلف له في النوع التالي بقوله: "وقف المد والإشباع"، ومن خلال أمثلته يتضح أن المراد به الوقف على ما يسبق آخره حرف مدّ، فينشأ عند الوقف المد العارض للسكون، والله أعلم. انظر: الموضح للقرطبي (ص: 207)، والمرشد للغزال (ص: 134).

(5) وقد فسّر المؤلف هذا النوع ببيان المقصود به، وهو الوقف على ما قبل آخر الموقوف عليه حرف مدّ، بأن يكون واوًا ساكنة قبلها ضمة، أو ياء ساكنة قبلها كسرة، أو ألفًا ساكنة قبلها فتحة، وهو ما يسميه العلماء بالمد العارض للسكون، ومنهم من يزيد تمكينه وإشباعه من أجل الساكنين. انظر: التحديد للداني (ص: 174)، والموضح للقرطبي (ص: 207) والتمهيد لابن الجزري (ص: 163).

(6) اقترنت الفاء بـ (لا) في النسخة الخطية: (فلا)، والصواب ما أثبتّه.

(7) في المخطوط: (تمشي على استحياء)، والصواب ما أثبتّه.

(8) فسّر المؤلف وقف الهمزة بأنه الوقف على الهمزة المتحركة، ثم قسمه بحسب ما قبل الهمزة إلى مقصور وممدود، والظاهر أن مراده بالمقصور ما كانت همزته مسبوقة بحرف لين، نحو: ﴿شَيْءٍ﴾، وبالممدود ما كانت همزته مسبوقة بحرف مدّ، نحو: ﴿يَشَاءُ﴾، وقد سبق أن المؤلف أطلق لفظ الإشمام في مواضع وأراد به -فيما يظهر- الإشارة إلى الحركة عند الوقف، وقد نبّه العلماء إلى ذلك، قال مكي بن أبي طالب: "ويجب على القارئ إذا وقف على الهمزة وهي متطرفة

في بيان وقوف الحرام

يجب على القارئ بأن يوصل ولا يقف في مواضع الذي يأتي ذكره، وإن وقف ولم يُدرج يتغير المعنى ويؤثم بها.

أولاً: لا يقف ⁽¹⁾ على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: 1] وتبتدى بـ ﴿الرَّحْمَنِ﴾ ⁽²⁾.
والثاني: في الفاتحة لا تقف على ﴿صِرْطُ الَّذِينَ﴾، وتبتدى ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ⁽³⁾.

وفي سورة البقرة

لا تقف على ﴿قِرْدَةً حُسَيْنٍ﴾ [65]، وتبتدى ﴿فَجَعَلْنَاهَا﴾ ⁽⁴⁾ [66].

ولا تقف على ﴿مَا حَزَلْتُمْ﴾ [17] وتبتدى ﴿ذَهَبَ اللَّهُ﴾ ⁽⁵⁾.

ولا تقف على ﴿لَا تَقُولُوا رُعْنًا﴾ [104] وتبتدى ﴿وَقُولُوا أَنْظِرْنَا﴾ ⁽⁶⁾.

ولا تقف على ﴿وَمَا﴾ [102] وتبتدى ﴿كَفَرَ سُلَيْمٌ﴾ ⁽⁷⁾.

ولا تقف على ﴿وَقُولُوا﴾ [116] وتبتدى ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ ⁽⁸⁾.

وينبغي [أن] ⁽⁹⁾ تقرأها بإخفاء الصوت من أولها إلى ﴿سُبْحَنَهُ﴾، وكل ما جاء من المفتريات على الله -تعالى- اقرأ بإخفاء الصوت ⁽¹⁰⁾.

ولا تقف على: ﴿فَقَالَ لَهُمْ﴾ [243] وتبتدى ﴿اللَّهُ مُثَوِّبٌ﴾ ⁽¹¹⁾.

سورة آل عمران

لا تقف على ﴿مَا﴾ [67] وتبتدى ﴿كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا﴾ ⁽¹²⁾.

ولا تقف على ﴿وَمَا﴾ [67] وتبتدى ﴿كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

ولا تقف على ﴿وَكَفَرُوا﴾ [72] وتبتدى ﴿ءَاخِرُهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ⁽¹³⁾.

بالسكون أن يطلب اللفظ بها ... فإن كان قبلها ساكن من حروف المد واللين صعب اللفظ بها في الوقف أشد مما قبله ... فإن كنت تروم الحركة كان ذلك أسهل قليلاً من وقوفك بالسكون". الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة (ص: 150).

(1) كذا في الأصل، ولعله تصحيف، والصواب بقاء الخطاب؛ إذ جاء السياق بعده كله بقاء الخطاب.

(2) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري، وجائز عند النحاس؛ لأن (الرحمن) نعت لـ (الله) والنعت متعلق بالمنعوت فلا يحسن الابتداء به، انظر إيضاح ابن الأنباري (ص: 231)، والقطع والانتناف للنحاس (ص: 40).

(3) وهو وقف قبيح عند ابن الأنباري؛ لأن (أنعمت عليهم) صلة (الذين) والصلة والموصول بمنزلة حرف واحد، ومنعه النحاس أيضاً. انظر إيضاح ابن الأنباري (ص: 231)، والقطع والانتناف للنحاس (ص: 40).

(4) لأن الضمير يعود إلى المسخة أو العقوبة أو القرية التي اعتدى أهلها أو للأمة التي اعتدت في السبت أو للقردة، انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني (283/1).

(5) وهذا على القول بأن قوله تعالى: (ذهب الله بنورهم) جواب لـ (فلما أضاعت ما حوله)، انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (33/1)، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني (169/1).

(6) لأنه معطوف على ما قبله، انظر: إعراب القرآن للدعاس (46/1).

(7) استقبح العلماء الوقف على (ما) ونحوها إذا كانت نافية والابتداء بما بعدها؛ لما يترتب على ذلك من إفساد المعنى.

انظر: الدر النضيد للخابوري (ص: 222)، وإعراب القرآن للدعاس (44/1).

(8) انظر: الدر النضيد للخابوري (ص: 211).

(9) زيادة يقتضيها السياق ليست في الأصل.

(10) انظر: التبيان في آداب حملة القرآن للنووي (ص: 120).

(11) لكيلا يفصل الفعل عن فاعله، انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 75).

(12) لأن (ما) نافية، ولا تفصل أداة النفي عن جملتها. انظر: الدر النضيد للخابوري (ص: 222).

(13) لكيلا يفصل الفعل عن مفعوله، انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 75).



ولا تقف على (قَالُوا) [181]، ولا على (فَقِيرٌ)⁽¹⁾، ولا على (مَا قَالُوا)⁽²⁾، ولا على (بِغَيْرِ حَقٍّ)⁽³⁾.
وأيضًا لا تقف على (وَمَا) [95] وتبتدى (كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ).
ولا تقف على (رَبَّنَا مَا) [191] وتبتدى (خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا).

سورة النساء

لا تقف على (يُوصِيكُمُ) [11] وتبتدى (اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ).
ولا تقف على (كَانَ) [11] وتبتدى (عَلِيمًا حَكِيمًا) حيث وقع في القرآن ما شابهه⁽⁴⁾.
ولا تقف على (كَانَ) [23] وتبتدى (غَفُورًا رَحِيمًا).
ولا تقف على (رَحِيمًا) [23] وتبتدى (وَالْمُحْصَنَاتُ) [24]، ينبغي بوصل قراءته إلى (كُتِبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ)⁽⁵⁾.

سورة المائدة

لا تقف على (قَالُوا) [17] وتبتدى (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ)⁽⁶⁾.
ولا تقف على (وَالنَّصْرَى) [18] وتبتدى (نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ)⁽⁷⁾.
ولا تقف على (فَبِعِثِّ) [31] وتبتدى (اللَّهُ غَرَابًا)⁽⁸⁾.
ولا تقف على (عَذَابٌ عَظِيمٌ) [33] وتبتدى (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا)⁽⁹⁾ [34].
ولا تقف على (وَقَالَتِ الْيَهُودُ) [64] وتبتدى (يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ)⁽¹⁰⁾.
ولا تقف على (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا) [72] وتبتدى (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ)⁽¹¹⁾.
ولا تقف على (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا) [73] وتبتدى (إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ)⁽¹²⁾.
ولا تقف على (وَمَا لَنَا) [84] وتبتدى (لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ)⁽¹³⁾.
ولا تقف على (قُلْتُ لِلنَّاسِ) [116] وتبتدى (اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ)⁽¹⁴⁾.

سورة الأنعام

لا تقف على (لَتَشْهَدُنَّ) [19] وتبتدى (أَنْ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةٌ أُخْرَى)⁽¹⁾.

- (1) من قوله تعالى: (لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ)، ولا يخفى بأن الوقف عليها فبيح يُفسد المعنى.
- (2) لأن ما بعدها (وقتلهم الأنبياء) معطوف عليها، انظر: المكتفى للداني (ص: 13)، والنتيان في إعراب القرآن للعكبري (315/1).
- (3) لأنهما متعلقان بالمصدر (قَتَلَ)، انظر: المكتفى للداني (ص: 13)، وإعراب القرآن للدعاس (176/1).
- (4) لا يخفى بأن الوقف على (كان) فيه فصلٌ لها عن خبرها، انظر: إعراب القرآن للدعاس (189/1).
- (5) قال ابن الأنباري الوقف على (رحيمًا) تام، واستدرك عليه الداني، فقال: ليس كذلك؛ لأن قوله (والمحصنات) نسق على أول الآية، والمعنى: والمحصنات ذوات الأزواج إلا أن يُسَبِّحْنَ، وقال النحاس ناقلاً عن الأخفش: "التمام فيه (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم)، والتمام عند غيره (كتاب الله عليكم)". انظر: الإيضاح لابن الأنباري (ص: 289)، والقطع والانتناف للنحاس (ص: 147)، والمكتفى للداني (ص: 50)، والدر النضيد للخابوري (ص: 216).
- (6) لأن الوقف على مثلها يؤدي لفصل القول عن مقوله، انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (119/1).
- (7) لأنه فصل بين فعل القول ومقوله، انظر: المكتفى للداني (ص: 13).
- (8) لأنه فصل بين الفعل وبين فاعله ومفعوله.
- (9) لأن قوله: (إلا الذين تابوا) منصوب على الاستثناء، ولا يتم الوقف على المستثنى منه دون الاستثناء. انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 301)، والقطع والانتناف (ص: 176).
- (10) انظر: المكتفى للداني (ص: 13).
- (11) انظر: المكتفى للداني (ص: 13).
- (12) انظر: المكتفى للداني (ص: 13).
- (13) لأن الوقف عليه فصل للحال عن صاحبه، فالجملة (لا تؤمن) في موضع نصب على الحال من الضمير (نا)، انظر: إعراب القرآن للنحاس (280/1).
- (14) لعدم الفصل بين فعل القول وبين مقول القول.



ولا تقف على ﴿وَلَا﴾ [27] وتبتدئ ﴿تُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا﴾⁽²⁾.
ولا تقف على ﴿قُلْ لَا﴾ [50] وتبتدئ بـ ﴿أَقُولُ لَكُمْ﴾⁽³⁾.
ولا تقف على ﴿وَلَا﴾ [50] وتبتدئ بـ ﴿أَعْلَمُ الْغَيْبِ﴾.
ولا تقف على ﴿قُلْ هَلْ﴾ [50] وتبتدئ ﴿يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾⁽⁴⁾.
ولا تقف على ﴿وَمَا﴾ [79] وتبتدئ ﴿أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.
ولا تقف على ﴿يَكُونُ﴾ [101] وتبتدئ ﴿لَهُ وَلَدٌ﴾.
ولا تقف على ﴿وَلَمْ﴾ [101] وتبتدئ ﴿تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾.
ولا تقف على ﴿أَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾⁽⁵⁾ [151].

سورة الأعراف

لا تقف على ﴿قَالُوا لَنْ﴾ [149] وتبتدئ ﴿لَمْ يَرْحَمْنَا﴾⁽⁶⁾.
ولا تقف على ﴿أُولَئِكَ﴾ [88] وتبتدئ ﴿كُنَّا كُرْهِينَ﴾⁽⁷⁾.
ولا تقف على ﴿الْقَوْمِ﴾ [176] وتبتدئ ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾⁽⁸⁾.

سورة التوبة

لا تقف على ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [30] وتبتدئ ﴿عَزَّزْتُ أَبْنَاءَ اللَّهِ﴾، وأيضا لا تقف على ﴿وَقَالَتِ النَّصْرَى﴾ وتبتدئ ﴿الْمَسِيحُ أَبْنُ اللَّهِ﴾⁽⁹⁾.
ولا تقف على ﴿وُظِنُوا﴾ [118] وتبتدئ ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾.
ولا تقف على ﴿مَا عِنْتُمْ﴾ [128] وتبتدئ ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾⁽¹⁰⁾.
ولا تقف على ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ﴾ [90] وتبتدئ ﴿كَذَّبُوا اللَّهَ﴾⁽¹¹⁾.

سورة يونس

لا تقف على ﴿إِنْ أُولِيَاءَ﴾ [62] وتبتدئ ﴿اللَّهُ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾⁽¹²⁾.
ولا تقف على ﴿قَالُوا﴾ [68] ولا على ﴿وَلَدًا﴾⁽¹³⁾.

- (1) ذلك أن المصدر المؤول سد مسد المفعولين، فالوقف على ما قبله فصل للفعل عن مفعوله، انظر: المكتفى للداني (ص: 65)، وإعراب القرآن للدعاس (294/1).
- (2) استقيح العلماء الوقف على نحو ما يفيد النفي، والابتداء بما بعدها؛ لما يترتب على ذلك من إفساد المعنى. انظر: الدر النضيد للخابوري (ص: 222).
- (3) لأن أداة النفي متعلقة بالفعل الذي تنفيه، فالوقف عليها يوهم خلاف المراد.
- (4) والوقف على نحوه فيه فصل لأداة الاستفهام عما دخلت عليه مما يؤدي إلى زوال دلالة الاستفهام.
- (5) على القول بأن ما بعدها (وبالوالدين إحساناً) معطوفة عليها، فلا يقطع المعطوف من المعطوف عليه، انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني (718/2).
- (6) لنلا يفصل بين أداة الشرط وجملته، انظر: إعراب القرآن للنحاس (72/2).
- (7) على اعتبار أن (لو) هنا حرف شرط غير جازم؛ فالوقف عليها فيه فصل بين حرف الشرط وبين جملته وجوابه المقدر. انظر: إعراب القرآن للدعاس (378/1).
- (8) لأن الوقف عليه بفصل المنعوت عن نعته. انظر: إعراب القرآن للباقولي (68/1).
- (9) انظر: الوقف والابتداء لابن سعدان (ص: 121)، والمكتفى للداني (ص: 13)، والدر النضيد للخابوري (ص: 211).
- (10) لأن (حريص) صفة لـ (رسول). انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (701/2)، والمكتفى للداني (ص: 91)، وإعراب القرآن للدعاس (14/2).
- (11) لأنه يفصل الموصول عن صلته. انظر: إعراب القرآن للدعاس (474/1).
- (12) لأن الجملة خبر (إن)، أو لكيلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه. انظر: إعراب القرآن للدعاس (33/2).
- (13) انظر: الدر النضيد للخابوري (ص: 211).

سورة هود

- لا تقف على ﴿وَلَا﴾ [31] وتبتدى ﴿أَقُولُ﴾، وأيضًا لا تقف على ﴿وَلَا﴾ وتبتدى ﴿أَعْلَمُ الْغَيْبِ﴾⁽¹⁾.
ولا تقف على ﴿وَلَا﴾ [31] وتبتدى ﴿أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾.
ولا تقف على ﴿قَالُوا﴾ [32] وتبتدى ﴿يُنُوخُ فَدَّ جُدَلْنَا﴾⁽²⁾.
ولا تقف على ﴿قَالُوا﴾ [87] وتبتدى ﴿يُشْعِبُ﴾.
ولا تقف على ﴿قَالُوا﴾ [91] وتبتدى ﴿يُشْعِبُ مَا نَفَقَهُ﴾.

سورة يوسف

- لا تقف على ﴿ضَلَّ مُبِينٌ﴾ [8] وتبتدى ﴿أَقْتُلُوا يُوسُفَ﴾⁽³⁾ [9].

سورة الرعد

- لا تقف على ﴿أَمْ هَلْ﴾ [16] وتبتدى ﴿تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾⁽⁴⁾.
ولا تقف على ﴿أَمْ جَعَلُوا﴾ [16] وتبتدى ﴿لِلَّهِ شُرَكَاءُ﴾⁽⁵⁾.

سورة إبراهيم

- لا تقف على ﴿وَقَالُوا﴾ [9] وتبتدى ﴿إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ﴾⁽⁶⁾.
ولا تقف على ﴿رُسُلُهُمْ﴾ [10] وتبتدى ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾.
ولا تقف على ﴿فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [11] وتبتدى ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ﴾⁽⁷⁾ [12].
ولا تقف على ﴿إِنِّي﴾ [22] وتبتدى ﴿كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ﴾⁽⁸⁾.
ولا تقف على ﴿يَدُلُّوا﴾ [28] وتبتدى ﴿نِعَمْتَ اللَّهُ كَفْرًا﴾.
ولا تقف على ﴿تَحْسِبَنَّ﴾ [42] وتبتدى ﴿اللَّهُ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾.
ولا تقف على ﴿تَحْسِبَنَّ﴾ [47] وتبتدى ﴿اللَّهُ مُخَلِّفٌ وَعْدَهُ﴾.

سورة الحجر

- لا تقف على ﴿عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [6] وتبتدى ﴿إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾⁽⁹⁾.

سورة النحل

- لا تقف على ﴿أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [24] وتبتدى ﴿قَالُوا أَسْطِيزُ الْأَوَّلِينَ﴾⁽¹⁰⁾.
ولا تقف على ﴿لَا تَتَّخِذُوا﴾ [51] وتبتدى ﴿إِلَهِينَ أَتْنِينَ﴾⁽¹¹⁾.
ولا تقف على ﴿وَيَجْعَلُونَ﴾ [57] وتبتدى ﴿لِلَّهِ الْبَيِّنَاتُ﴾⁽¹⁾.

(1) سبقت الإشارة إلى مثله؛ لما يترتب على ذلك من إفساد المعنى. انظر: [سورة البقرة: 116].
(2) سبقت الإشارة إلى مثله. انظر: [سورة المائدة: 17].
(3) لأن فيه فصل بين أجزاء القول الواحد، وقد نبه ضامن قواعده بأنه لا يفصل القول عن القول.
(4) لأنه يفصل أداة الاستفهام عن جملتها. انظر: إعراب القرآن للدعاس (114/2).
(5) لأنه يفصل الفعل عن مفعوله. انظر: إعراب القرآن للدعاس (114/2).
(6) سبق التنبيه إلى مثله وأنه لا يفصل القول عن مقوله. انظر: [سورة المائدة: 17].
(7) لأنه فصل لأجزاء المقول الواحد. انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (119/1).
(8) لا يفصل بين (إِنَّ) وبين ما يتعلق بها.
(9) لأنها تنتم لمقولة المشركين، فالابتداء بها يُفسد المعنى. انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب (3864/6).
(10) لأن (قالوا) جواب (ماذا). انظر: منار الهدى للأشموني (ص: 432).
(11) لأنه فصل بين الفعل وفاعله وبين مفعوله.

سورة أسرى⁽²⁾

لا تقف على ﴿بِالْبَيْنِينَ﴾ [40] وتبتدى ﴿وَأَتَّخَذَ مِنَ الْمَلِكَةِ إِنثًا﴾⁽³⁾.

سورة الكهف

لا تقف على ﴿قَالُوا﴾ [4] وتبتدى ﴿أَتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾⁽⁴⁾.

ولا تقف على ﴿وَلَا﴾ [26] وتبتدى ﴿يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾.

ولا تقف أيضاً على ﴿وَلَا﴾ [38] وتبتدى ﴿أَشْرَكَ بِرَبِّي أَحَدًا﴾⁽⁵⁾.

سورة مريم - عليها السلام-

ولا تقف على ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [34] وتبتدى ﴿قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾⁽⁶⁾.

ولا تقف على ﴿مَا﴾ [35] وتبتدى ﴿كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَنَهُ﴾⁽⁷⁾.

ولا تقف على ﴿وَقَالُوا﴾⁽⁸⁾ [88] وتبتدى ﴿أَتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾⁽⁹⁾.

سورة الأنبياء

لا تقف على ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا﴾ [25] وتبتدى ﴿أَنَا فَأَعْبُدُونَ﴾⁽¹⁰⁾.

ولا تقف على ﴿وَقَالُوا﴾ [26] وتبتدى ﴿أَتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾⁽¹¹⁾.

سورة الشعراء

لا تقف على ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [23] وتبتدى ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾⁽¹²⁾.

سورة النمل

لا تقف على ﴿تَكْلُمُهُمْ﴾ [82] وتبتدى ﴿أَنَّ النَّاسَ كَانُوا﴾⁽¹³⁾.

(1) لأن لفظ الجلالة وما بعده متعلق بـ (يجعلون)، بالإضافة إلى أن البدء بمثله يُفسد المعنى. انظر: إعراب القرآن للدعاس (163/2).

(2) وهي سورة الإسراء. ولم أقف على مَنْ سماها بسورة "أسرى" سوى الخطيب في تفسيره ناقلاً عن البيضاوي. انظر التفسير القرآني للقرآن للخطيب: (405/8). وانظر: أسماء سور القرآن وفضائلها لمنيرة الدوسري (ص: 244).

(3) لأنه معطوف على ما سبق. انظر: إعراب القرآن للدعاس (190/2).

(4) انظر: الدر النضيد للخابوري (ص: 211).

(5) لما يترتب على فصل أداة النفي عما بعدها من إفساد للمعنى.

(6) قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب اللام (قول)، والباقون برفعها (قول). انظر: النشر (318/2). فعلى قراءة الرفع لا وقف على (ابن مريم)؛ لأن (قول الحق) نعت لـ (عيسى). وعلى قراءة النصب وجهان، الأول: النصب على المصدر، وعلى هذا يحسن الوقف عليه للمضطر، والآخر: أن ينصبه على خبر (ذلك)، ويجعل (ذلك) في منزلة (كان)، وعلى هذا فلا وقف، كعلة مَنْ يمنع الوقف على اسم (كان) دون الخبر، انظر: القطع والانتناف للنحاس (ص: 316)، والإيضاح لابن الأنباري (ص: 377).

(7) سبقت الإشارة إلى ما يترتب على فصل أداة النفي عما بعدها من إفساد للمعنى.

(8) سقطت الواو المقترنة بـ (قالوا) من النسخة الخطية.

(9) انظر: الدر النضيد للخابوري (ص: 211).

(10) انظر: المكتفى للداني (ص: 13).

(11) انظر: الدر النضيد للخابوري (ص: 211).

(12) لأنه من تنمة قول فرعون، ولا يفصل القول عن مقوله.

(13) قرأ عاصم وحزمة والكسائي ويعقوب وخلف بفتح الهمزة، والباقون بكسرها. انظر: النشر (338/2). فعلى قراءة مَنْ فتح الهمزة فإنه لا وقف على (تكلمهم)؛ لأنها متعلقة بما بعدها، على تقدير: (لأنَّ) أو (بأنَّ)، وأما على قراءة مَنْ كسر الهمزة فإنه يقف على (تكلمهم)؛ لأن الهمزة مكسورة على الاستئناف، ولكن على ألا يجعلها بمعنى: يقول لهم، فإن جعلها بهذا المعنى فلا وقف، انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 404)، والقطع والانتناف للنحاس (ص: 383)، والمكتفى للداني (ص: 155).

**سورة القصص**

لا تقف على ﴿يَهْمُنُ﴾ [38] ولا ﴿عَلَى الطَّيْنِ﴾⁽¹⁾.

سورة الصافات

لا تقف على ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ [151] وتبتدى ﴿وَلَدَ اللَّهُ﴾⁽²⁾ [152].

وأيضاً لا تقف على ﴿وَلَدَ اللَّهُ﴾ [152] وتبتدى ﴿وَأَنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾⁽³⁾.

سورة ص

لا تقف على ﴿وَقَالَ الْكَاذِبُونَ﴾ [4] وتبتدى ﴿هَذَا سَجَرٌ كَذَابٌ﴾⁽⁴⁾.

سورة الزمر

لا تقف على ﴿مِن قَبْلُ﴾ [8] ولا على ﴿وَجَعَلَ﴾، وتبتدى ﴿لِلَّهِ أُنْدَادُ﴾⁽⁵⁾.

ولا تقف على ﴿مِن أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [8] وتبتدى ﴿أَمَّنْ هُوَ قُتِيبٌ﴾⁽⁶⁾ [9].

ولا تقف على ﴿قُلْ هَلْ﴾ [50] وتبتدى ﴿يَسْتَوِي الَّذِينَ﴾⁽⁷⁾.

سورة غافر

ولا تقف على ﴿فَقَالُوا﴾ [24] وتبتدى ﴿سَجَرٌ كَذَابٌ﴾⁽⁸⁾.

ولا تقف على ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [26] وتبتدى ﴿ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى﴾.

ولا تقف على ﴿يَهْمُنُ آتِنَ﴾ [36] ثم تبتدى ﴿إِلَى صَرَخَا﴾⁽⁹⁾.

ولا تقف على ﴿وَمَا﴾ [58] وتبتدى ﴿يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾⁽¹⁰⁾.

ولا تقف على ﴿أَنِّي يُصْرَفُونَ﴾ [69] وتبتدى ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾⁽¹¹⁾ [70].

سورة فصلت

لا تقف على ﴿وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ﴾ [22] وتبتدى ﴿أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ﴾⁽¹²⁾ [22].

سورة شوري⁽¹³⁾

- (1) لأنها متعلقة بما بعدها، والوقف على مثله في فصل للقول عن القول.
- (2) لأنه من مقولهم انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (450/1)، والمكتفى للداني (ص: 13)، والدر النضيد للخابوري (ص: 214).
- (3) وقد أجاز بعضهم الوقف على ﴿وَلَدَ اللَّهُ﴾ لأنه آخر كلامهم وما بعده من مقول الله، انظر: المكتفى للداني (ص: 13)، والدر النضيد للخابوري (ص: 214)، ومنار الهدى للأشموني (ص: 652).
- (4) لعدم الفصل بين فعل القول ومقوله.
- (5) لتعلقه بما قبله، انظر: إعراب القرآن للدعاس (133/3).
- (6) قرأ نافع وابن كثير وحزمة بتخفيف الميم، والباقون بتشديدها، انظر: النشر (362/2). والأرجح أن الوصل أولى لمن خففها على اعتبار أن (أم) متصلة. انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (1109/2)، ومنار الهدى للأشموني (ص: 664).
- (7) إذ لا يتم المعنى إلا بوصل أداة الاستفهام مع ما بعدها.
- (8) لعدم الفصل بين فعل القول ومقوله.
- (9) لأنه يفصل بين الفعل ومتعلقه.
- (10) سقطت الواو من الأصل.
- (11) هذا إن جعلت (الذين كذبوا بالكتاب) بدلاً من (الذين الأول). أما إن جعلت (الذين كذبوا بالكتاب) في موضع رفع بالابتداء فقد تم الكلام على (أني يُصْرَفُونَ) وصح الوقف عليه. انظر: القطع والانتناف للنحاس (ص: 455).
- (12) لأن المصدر المؤول من ﴿أَنَّ﴾ وما بعدها سد مسد مفعولي (ظننتم). انظر: إعراب القرآن للدعاس (171/3).
- (13) قال ابن عثيمين: «فهذه السورة تُسمَّى سورة شوري وسورة الشوري» (فال) فيها للبيان، وأما شوري، فمن قوله تعالى: «وأمرهم شورى بينهم»، انظر تفسيره (ص: 9)، وقد سماها السيوطي كذلك "شوري"، انظر: مفحومات الأقران في مبهمات القرآن (ص: 96).



لا تقف على ﴿عن كثير﴾ [الشورى: 34] وتبتدى ﴿ويعلم الذين﴾⁽¹⁾ [35].

سورة الزخرف

لا تقف على ﴿وقالوا﴾ [49] وتبتدى ﴿يا أيها الساجد﴾⁽²⁾.

سورة الفتح

لا تقف على ﴿محمّد﴾ [29] ولا على ﴿معه﴾ أيضاً⁽³⁾.

وإن وقفت على ﴿التوراة﴾ [29] لا تقف على ﴿الإنجيل﴾، والأولى الوقف على ﴿الإنجيل﴾ دون ﴿التوراة﴾⁽⁴⁾.

سورة ق

لا تقف على ﴿جعل﴾⁽⁵⁾ [26] ولا على ﴿إلها آخر﴾ ثم تبتدى ﴿فألقياه في العذاب الشديد﴾⁽⁶⁾.

ولا تقف على ﴿والينا المصير﴾ [43] وتبتدى ﴿يوم تنشق﴾⁽⁷⁾ [44]⁽⁸⁾.

سورة الذاريات

لا تقف على ﴿وقال﴾ [39] وتبتدى ﴿سجر أو مجنون﴾⁽⁹⁾.

سورة الطور

لا تقف على ﴿كاساً لا﴾ [23] وتبتدى ﴿لغو فيها﴾⁽¹⁰⁾.

ولا تقف على ﴿فما﴾ [29] وتبتدى ﴿أنت بنعمت ربك﴾⁽¹¹⁾.

سورة القمر

لا تقف على ﴿وقالوا﴾ [9] وتبتدى ﴿مجنون وأزجر﴾⁽¹²⁾.

سورة الجمعة

لا تقف على ﴿واذكروا﴾ [10] وتبتدى ﴿الله كثير﴾⁽¹³⁾.

سورة ن

(1) قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بالرفع (ويعلم)، والباقيون بالنصب. انظر: النشر (367/2). والوقف على: ﴿عن كثير﴾ وقف حسن عند ابن الأنباري، وقال أبو حاتم بأنه وقف تمام، ولكن استدرك عليه النحاس؛ لأن (ويعلم الذين) منصوب على الصرف، فلم يتم الكلام على ما قبله، وكذا إن قرأ بالرفع (ويعلم) لأنه نسق على ما قبله. انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 433)، والقطع والانتفاف للنحاس (ص: 465).

(2) لأنه فصل للقول عن المقول، وقد سبق مثله.

(3) لأن الوقف عليه فصل للمبتدأ عن خبره، انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (678/2).

(4) رجح الداني الوقف على ﴿التوراة﴾ وهو عنده تام؛ لأن ما بعده مبتدأ وخبر، وهو قول الكسائي والضحاك وقتادة وغيرهم ويروى عن نافع أيضاً واختاره ابن جرير الطبري، وأبو جعفر النحاس؛ لأنه إذا كان (ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل) متصلاً بقي (كزرع) منفرداً محتاجاً إلى إضمار، والأولى أن يكون بغير إضمار. وعلى قول مجاهد بأن التمام الوقف على (الإنجيل) دون (التوراة)؛ لأنه معطوف على (ذلك)، والبدء بقوله (كزرع) على تقدير: هم كزرع، وذكر الفراء الوجهين فيما نقله عنه ابن الأنباري ولم يرجح، انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 442)، والقطع والانتفاف للنحاس (ص: 489)، والمكتفى للداني (ص: 201)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (294/16).

(5) لأن الوقف عليه فصل للفعل عن مفعوله، انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (678/2).

(6) لأنه جواب لشروط مقدر، انظر: إعراب القرآن للدعاس (258/3).

(7) سقطت [يوم] من الأصل.

(8) قال النحاس: (والينا المصير) ليس بتمام؛ لأن (يوم تنشق) داخل في الصلة، انظر: القطع والانتفاف (ص: 495).

(9) لأن الوقف عليه فصل للمقول عن القول، انظر: إعراب القرآن للدعاس (265/3).

(10) لأنه فصل لأداة النفي عن اسمها، انظر: إعراب القرآن للأصفهاني (ص: 399).

(11) لأنه فصل لأداة النفي عن اسمها، انظر: إعراب القرآن للدعاس (271/3).

(12) لأنه فصل للقول عن مقوله، وقد سبق مثله.

(13) لأنه فصل للفعل عن مفعوله، انظر: إعراب القرآن للدعاس (343/3).



[لا تقف] ⁽²⁾ على ﴿بِأَيِّكُمْ﴾ [6] وتبتدئ ﴿الْمَقْتُولُ﴾ ⁽³⁾.
ولا تقف على ﴿وَيَقُولُونَ﴾ [51] وتبتدئ ﴿إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ ⁽⁴⁾.
سورة القيامة
لا تقف على ﴿كَلَّا﴾ [11] وتبتدئ ﴿لَا وَزَرَ﴾ ⁽⁵⁾.

سورة النازعات

لا تقف على ﴿إِذْ نَادَاهُ﴾ [16] وتبتدئ ﴿رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ ⁽⁶⁾.
ولا تقف على ﴿فَقَالَ﴾ [24] وتبتدئ ﴿أَنَا رَبُّكُمْ أَلَا عَلَى﴾ ⁽⁷⁾.

سورة الانفطار

لا تقف على ﴿فَعَذْلَكَ﴾ [7] وتبتدئ ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ﴾ ⁽⁸⁾.
ولا تقف على ﴿بِالَّذِينَ﴾ [9] وتبتدئ ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾ [10] ⁽⁹⁾.

سورة الأعلى

لا تقف على ﴿فَلَا﴾ [6] وتبتدئ ﴿تَنَسَّى﴾ ⁽¹⁰⁾.
ولا تقف على ﴿ثُمَّ لَا﴾ [13] وتبتدئ ﴿يُمُوتُ فِيهَا﴾ ⁽¹¹⁾.

سورة الضحى

لا تقف على ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ [3] وتبتدئ ﴿رَبُّكَ﴾ ⁽¹²⁾.
ولا تقف على ﴿وَمَا﴾ [3] وتبتدئ ﴿قُلِّي﴾ ⁽¹³⁾.

سورة التين

لا تقف على ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [5] وتبتدئ ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [6] ⁽¹⁴⁾.

-
- (1) وهي سورة القلم. ولها اسم توقيفي واحد واسمان اجتهاديان، أما التوقيفي "سورة القلم"، وأما الاسمان الاجتهاديان، فالأول: (ن)، والآخر: (ن والقلم)، انظر: أسماء سور القرآن وفضائلها لمنيرة الدوسري (ص: 473).
(2) سقطت: [لا تقف] من الأصل، وأثبتها لضرورة السياق.
(3) لأن الجار والمجرور في ﴿بِأَيِّكُمْ﴾ خبر مقدم، و﴿الْمَقْتُولُ﴾ مبتدأ مؤخر، والوقف عليه فيه فصل للمبتدأ عن الخبر، انظر: إعراب القرآن للدعاس (367/3).
(4) لأن فيه فصل للقول عن مقوله.
(5) لأن الوقف على (كلا) ينفي ما حكى الله تعالى من قول الإنسان "أين المفر"، انظر: الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم لعبدالكريم صالح (ص: 318)، والوقف على كلا وبلى ونعم لجمال القرش (ص: 42).
(6) لأنه يفصل الفعل عن فاعله، انظر: إعراب القرآن للدعاس (417/3).
(7) لأنه يفصل القول عن مقوله، انظر: إعراب القرآن للدعاس (418/3).
(8) ربما على القول بأن ﴿فِي أَيِّ﴾ بمعنى التعجب، والتقدير: فعدلك في صورة عجيبة، فيكون الوقف على ﴿صُورَةٍ﴾ والبدء بـ (ما شاء ربك). انظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (356/6).
(9) وهو وقف كاف عند النحاس، انظر: القطع والانتناف (ص: 565).
(10) لأنها مع الفعل بعدها بمنزلة الكلمة الواحدة معنى، انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري (1283/2).
(11) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ص: 75).
(12) لأنه فصل بين الفعل ومفعوله وبين فاعله، انظر: إعراب القرآن للدعاس (454/3).
(13) للفصل بين النفي وأداتها.
(14) على وجه منع الفصل بين المستثنى والاستثناء. انظر: القطع والانتناف للنحاس (ص: 575).

**سورة العاديات**

لا تقف على ﴿جَمْعًا﴾ [5] وتبتدى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾⁽¹⁾⁽²⁾ [6].

سورة العصر

لا تقف على ﴿لَفِي خُسْرٍ﴾ [2] وتبتدى ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾⁽³⁾ [3].

سورة الماعون

لا تقف على ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [4] وتبتدى ﴿الَّذِينَ هُمْ﴾⁽⁴⁾ [5].

ولا تقف على ﴿سَاهُونَ﴾ [5] وتبتدى ﴿الَّذِينَ هُمْ﴾⁽⁵⁾ [6].

سورة الكافرون

لا تقف على ﴿لَا﴾ [2] وتبتدى ﴿أَعْبُدْ مَا تَعْبُدُونَ﴾.

ولا تقف على ﴿وَلَا﴾ [3] وتبتدى ﴿أَنْتُمْ عِبُدُونَ﴾.

ولا تقف على ﴿وَلَا﴾ [4] وتبتدى ﴿أَنَا عَابِدٌ﴾.

ولا تقف على ﴿وَلَا﴾ [5] وتبتدى ﴿أَنْتُمْ عِبُدُونَ﴾⁽⁶⁾.

سورة الإخلاص

لا تقف على ﴿يَكُنْ﴾ [4] وتبتدى ﴿لَهُ كُفُّوا﴾⁽⁷⁾.

والحمد لله وحده، والصلاة على من لا نبي بعده،،

وكان الفراغ من تنميق هذه الأوراق يوم العاشر من عشر أول من الشهر الأول من السنة السادسة وسبعين

بعد الألف من الهجرة النبوية على مشرفها ألف ألف صلاة، وألف ألف تحية.

على يد العبد الضعيف المحتاج إلى الله، الغني: أبو البقاء، الشهير بسوخه جلبي

- غفر الله لكاتبه ولقارئه-

أمين يا مجيب السائلين

والباعث لكتابة هذه الأوراق العالم العامل الفاضل الكامل شيخ القراء وأفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء وهو

سمي خليل رب العالمين وللفقير نور العباد.

الخاتمة**النتائج والتوصيات**

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد،،

فأحمد الله تعالى على توفيقه وإعانتته في إتمام دراسة وتحقيق «رسالة في بيان المقاطع والمبادئ والمواقف»

لقطب الدين الراوندي (ت 573هـ)، وقد خلص البحث إلى جملة من **النتائج** أبرزها:

1/ المكانة العلمية لقطب الدين الراوندي، وسعة معارفه، وتنوع تصانيفه، ولا سيما عنايته بعلوم القرآن والتفسير والفقه والعربية.

(1) في الأصل [إن الإنسان لَكَنُودٌ]، والصواب ما أثبتُّه.

(2) لأن الجملة جواب القسم، انظر: الدر النضيد للخابوري (ص: 217).

(3) قال ابن الأنباري: "الوقف التام فيها آخرها"، وقال الداني: "لا وقف فيها دون آخرها". انظر: إيضاح الوقف والابتداء

لاين الأنباري (ص: 483)، والمكتفى للداني (ص: 239).

(4) لأن (الذين) صفة لـ (للمصلين)، انظر: الدر النضيد للخابوري (ص: 213)، وإعراب القرآن للدعاس (471/3).

(5) لأنها بدل من الموصول المتقدم، انظر: القطع والانتشاف للنحاس (ص: 575).

(6) انظر: القطع والانتشاف للنحاس (ص: 579)، والدر النضيد للخابوري (ص: 222).

(7) لعدم الفصل بين (كان) ومتعلقها، انظر: القطع والانتشاف (ص: 582).



2/ قام منهج المؤلف في هذه الرسالة على جانبين: التأصيل والتطبيق، فقرر جملة من القواعد الكلية للوقف، وغلب عليها الاعتماد على العلاقات النحوية بين أجزاء الكلام، كمنع الفصل بين الصفة والموصوف، والموصول وصلته، والمبتدأ وخبره، ونحو ذلك. ثم أتبعها بالتمثيل والتطبيق على مواضع القرآن الكريم.

3/ انفردت الرسالة ببعض المصطلحات المخصوصة التي تكشف عن طبيعة استعمالها في تلك الحقبة الزمنية.

4/ لم تقتصر عناية المؤلف في هذه الرسالة على بيان أحكام مواضع الوقف، بل امتدت إلى بيان كيفية الأداء عند الوقف أيضاً.

5/ لم يخص المؤلف رؤوس الأبي بحكم مستقل، بل يمنع الوقف عليها إذا تعلقت بما بعدها لفظاً أو معنى، فجعلها بمنزلة غيرها من مواضع الوقف.

وأما أبرز التوصيات فعلى النحو الآتي:

1/ العناية بجمع ودراسة وتحقيق ما بقي مخطوطاً من مؤلفات علماء القرون المتقدمة في الوقف والابتداء؛ لما تمثله من أهمية في تتبع نشأة هذا العلم وتطور مصطلحاته ومناهج التأليف فيه.

2/ دراسة المصطلحات القديمة في علم الوقف والابتداء، ومقارنتها بما استقر عليه اصطلاح المتأخرين؛ للكشف عن تطورها واختلاف مدلولاتها.

والحمد لله رب العالمين،،

المصادر والمراجع

- 1/ إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت 665 هـ)، تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة - مصر، 1402 هـ - 1982 م.
- 2/ الإتيان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394 هـ - 1974 م.
- 3/ إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت 338 هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي ببيسون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ.
- 4/ الاختلاف في وقوف القرآن الكريم: مسالكه، أسبابه، قواعده، آثاره، رموزه، مع دراسة تطبيقية لسورة البقرة، عادل بن عبد الرحمن السنيدي، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر السبر، كرسي القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، 1436 هـ - 2015 م.
- 5/ إعراب القرآن، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (ت نحو 543 هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإياري، دار الكتاب المصري - القاهرة - ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت، الطبعة الرابعة - 1420 هـ.
- 6/ إعراب القرآن الكريم، أحمد عبيد الدعاس - أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم، دار المنير ودار الفارابي - دمشق، الطبعة الأولى، 1425 هـ.
- 7/ الإعراب المحيط من «تفسير البحر المحيط»، لأبي حيان الأندلسي ت 745 هـ، د. ياسين جاسم المحييد. أسماء سور القرآن وفصائلها، د. منيرة محمد ناصر الدوسري، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى 1426 هـ.
- 8/ الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (ت 1396 هـ)، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، مايو 2002 م.
- 9/ المبتدأ في علم الوقف والابتداء: منهج تأصيلي مع نموذج تطبيقي، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بجمعية الشاطبي التعليمية، جمعية الشاطبي التعليمية، الطبعة الأولى، 1447 هـ - 2025 م.
- 10/ أمل الأمل في علماء جبل عامل، محمد بن الحسن بن علي الحر العاملي (ت 1104 هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب، النجف الأشرف - العراق، ط 1، 1385 هـ - 1965 م.



- 11/ أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي (ت685هـ)، تحقيق: محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي: بيروت - لبنان، الطبعة الأولى - 1418هـ.
- 12/ إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله - عزَّ وجلَّ-، أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: أحمد مدلهي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2010م.
- 13/ بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم (ت660هـ)، تحقيق: د.سهيل زكار، دار الفكر.
- 14/ التبيان في آداب حملة القرآن، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت676هـ)، تحقيق وتعليق: محمد الحجار، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1414هـ - 1994م.
- 15/ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي (ت1399هـ)، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة - مصر، ط1، 1976م.
- 16/ التحديد في الإتيان والتجويد، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور/ غانم قدوري الحمّد، دار عمار، الأردن - عمّان، الطبعة الثانية، 1431هـ-2010م.
- 17/ التمهيد في علم التجويد، محمد بن محمد بن علي بن يوسف، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت833هـ)، تحقيق: د.علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1405هـ-1985م.
- 18/ التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب (ت بعد 1390هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر.
- 19/ تفسير القرآن الكريم «سورة الشورى»، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت 1421هـ)، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1437هـ.
- 20/ تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- 21/ التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت 444هـ)، دراسة وتحقيق: د. خلف حمود سالم الشغدلي، تقديم وإشراف: الشيخ علي بن عبد الرحمن الحذيفي، والشيخ عبد الرافع بن رضوان بن علي الشرقاوي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل - المملكة العربية السعودية، ط1، 1436هـ - 2015م.
- 22/ جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1420هـ-2000م.
- 23/ جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)، تحقيق: أ.د.محمد كمال عتيق، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1430هـ-2009م.
- 24/ الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ-1964م.
- 25/ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي الأصل (ت377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني، راجعه ودققه: عبدالعزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق - بيروت، الطبعة الثانية، 1413هـ-1993م.
- 26/ خاتمة مستدرك الوسائل، الميرزا حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي (ت 1320هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم - إيران، الطبعة الأولى، 1415هـ.
- 27/ الدر النضيد في علم التجويد، أبو العباس أحمد بن عبد الله بن الزبير الخابوري الحلبي (ت 690هـ)، دراسة وتحقيق: الفريق البحثي بكرسي الملك عبد الله بن عبد العزيز للقرآن الكريم وعلومه بالجامعة الإسلامية، بإشراف: أ.د. أحمد بن علي بن عبد الله السديس، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1437هـ - 2016م.



- 28/ الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت437هـ)، تحقيق: أ.د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، الأردن - عمّان، الطبعة السادسة، 1432هـ-2011م.
- 29/ رياض العلماء وحياض الفضلاء، الميرزا عبد الله بن عيسى بيك بن محمد صالح بيك التبريزي الأصفهاني (ت1130هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، باهتمام: السيد محمود المرعشي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم - إيران، 1403هـ.
- 30/ ريحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية أو اللقب، محمد علي بن محمد طاهر المدرس التبريزي الخياباني (ت1373هـ)، مكتبة خيام، طهران - إيران، الطبعة الثالثة، 1369هـ ش - 1991م.
- 31/ روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (ت1127هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- 32/ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت1270هـ)، تحقيق: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.
- 33/ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- 34/ علل الوقوف، أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (ت560هـ)، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد الله بن محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، 1427هـ - 2006م.
- 35/ غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (ت1118هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.
- 36/ فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، صفوت محمود سالم، دار نور المكتبات، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1424هـ - 2003م.
- 37/ فقه القرآن، قطب الدين أبو الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي (ت573هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، باهتمام: السيد محمود المرعشي، مكتبة آية الله العظمى النجفي المرعشي، مطبعة الولاية، قم - إيران، الطبعة الثانية، 1405هـ.
- 38/ الفهرست، منتجب الدين علي بن عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن بابويه الرازي (ت بعد 585هـ)، تحقيق وتقديم: السيد جلال الدين محدث الأرموي، باهتمام: محمد سهامي الحائري، وإشراف: السيد محمود المرعشي، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم - إيران، 1366هـ - 1987م.
- 39/ القطع والائتلاف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحاس (ت338هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.
- 40/ القواعد والإشارات في أصول القراءات، أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي الحلبي (ت791هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.
- 41/ الكامل في القراءات الخمسين، أبو القاسم يوسف بن عل بن جُبارة الهذلي البسْكَريّ (ت465هـ)، تحقيق: أ.د. عمر يوسف عبدالغني حمدان، وتغريد محمد عبدالرحمن حمدان، كرسي الشيخ يوسف بن عبداللطيف جميل للقراءات بجامعة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1436هـ-2015م.
- 42/ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهذاني (ت643هـ)، تحقيق وتخريج وتعليق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.
- 43/ الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت538هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الثالثة، 1407هـ.
- 44/ كتاب العين، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.



- 45/ لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ)، دار صادر: بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1414هـ.
- 46/ لطائف الإشارات (تفسير القشيري)، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت 465هـ)، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة الثالثة.
- المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، أبو بكر (ت381هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية - دمشق، 1981م.
- 47/ المجتبى من مشكل إعراب القرآن، أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، 1426هـ.
- 48/ مجمع الآداب في معجم الألقاب، كمال الدين أبو الفضل عبدالرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي الشيباني (ت723هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، الطبعة الأولى، 1416هـ.
- 49/ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت542هـ)، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- 50/ المحرر في علوم القرآن، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1429هـ - 2008م.
- 51/ المحيط في اللغة، كافي الكفاة صاحب إسماعيل بن عباد (ت385هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.
- 52/ المرشد في الوقف والابتداء، الحسن بن علي بن سعيد الغزالي النيسابوري (ت516هـ)، تحقيق: د. محمد بن حمود الأزوري، دار عالم الكتب، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.
- 53/ معاني القراءات للأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، (ت370هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1991م.
- 54/ معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، عادل نويهض، تقديم: مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1409هـ - 1988م.
- 55/ معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية)، عمر رضا كحالة (ت1408هـ)، مكتبة المثنى، بيروت - لبنان، ودار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- 56/ مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت395هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م.
- 57/ معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الثانية، 1389-1392هـ - 1969-1972م.
- 58/ المنتقى من مسائل الوقف والابتداء، عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، دار ابن الجزي، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1434هـ - 2013م.
- 59/ معجم مصنفات الوقف والابتداء: دراسة تاريخية تحليلية مع عناية خاصة بمصنفات القرون الأربعة الأولى، د. محمد توفيق محمد حديد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1437هـ - 2016م.
- 60/ مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت437هـ)، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة: بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1405هـ.
- 61/ مفحمت الأقربان في مبهمات القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، مؤسسة علوم القرآن، دمشق - سوريا، وبيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1982م.



- 62/ المكتفى في الوقف والابتداء، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت 444هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
- 63/ منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (ت نحو 1100هـ)، وزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت 926هـ)، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.
- 64/ الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم»، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، وإياد بن عبد اللطيف القيسي، ومصطفى بن قحطان الحبيب، وبشير بن جواد القيسي، وعماد بن محمد البغدادي، مجلة الحكمة، مانسستر - بريطانيا، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.
- 65/ الموضح في التجويد، عبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت 461هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور / غانم قُدوري الحمّد، دار عمار، الأردن - عمان، الطبعة الثانية، 1430هـ - 2009م.
- 66/ النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت 833هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (ت 1380هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 67/ هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح بن السيد عجمي بن السيد العسس المرصفي المصري الشافعي (ت 1409هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية.
- 68/ الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمُوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت 437هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ.د.الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.
- 69/ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت 1339هـ)، طبع بعناية: وكالة المعارف بإسطنبول، إسطنبول - تركيا، 1951م - 1955م.
- 70/ الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الحسن بن علي الأهوازي المقرئ (ت 446هـ)، حققه وعلق عليه: د.زُيْد حسن أحمد، وقدم له وراجع: د.بشار عَوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2002م.
- 71/ وصف الاهتداء في الوقف والابتداء، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (ت 732هـ)، دراسة وتحقيق: نواف بن معيض الحارثي، تقديم: مساعد بن سليمان الطيار، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، 2020م.
- 72/ الوقف والابتداء في كتاب الله - عزّ وجلّ -، أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير (ت 231هـ)، قرأه وشرحه: أبو بشر محمد خليل الزروق، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1430هـ - 2009م.
- 73/ الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، د. عبد الكريم إبراهيم صالح، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.
- 74/ الوقف على كلا وبلى ونعم في القرآن الكريم، جمال بن إبراهيم القرش، دار ابن الجوزي، الدمام - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.
- 75/ وقوف القرآن وأثرها في التفسير: دراسة نظرية مع تطبيق على الوقف اللازم والمتعاق والممنوع، مساعد بن سليمان الطيار، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1431هـ.